.الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: تاريخ

جغرافية الأراضي الزراعية من القرار المشيخي 22 أفريل 1863

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

اعداد الطالبين:

✓ مكي محمد أمين

✓ مواز نريمان

اشراف الدكتورة:

أ. كيوس شهرزاد

لجنة المناقشة

اسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. كلاخي ياقوت	أستاذ محاضر	رئيسا
د. كيوس شهرزاد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
د. مداح عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

الموسم الجامعي 2024–2025/ 1446–1447

شكر وتقدير:

نحمد الله تعالى حمداً يليق بجلاله وعظيم نعمائه، الذي أنار لنا دروب العلم، ويسّر لنا سبل المعرفة، وأعاننا بعونه وتوفيقه على إتمام هذا العمل المتواضع. ولا يفوتنا أن نتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل، وساندنا، سواء بقربه أو بدعمه من بعيد، ووقف إلى جانبنا في مواجهة ما اعترض طريقنا من صعوبات. كما نخصّ بالشكر والعرفان أستاذتنا الفاضلة **الدكتورة كيوس شهرزاد** ، التي أشرفتنا بإشرافها الكريم ولم تبخل علينا بتوجيهاتها، النيرة والقيمة، وكانت خير معين وداعم طوال مراحل هذا العمل

إهداء:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتحقق ما كان بالأمس حلما، لطالما انتظرت هذا اليوم لأهدي من كان عونا لي في مسيرتي لعائلتي أولا وثانيا وثالثا وأخيرا...

إلى والدي: أهدي هذا العمل إلى أبي الغالي وقرة عيني ومأمني وسندي في الحياة حفظه الله وأدامه تاجا على رؤوسنا."

إلى أمي: إلى من ركع العطاء أما قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغد أجمل إلى الغالية التي لا نرى الأمل من عينيها أمي الحبيبة التي مهما تكلمت عنها لن أوفيها حقها في جزء من قلبي

إلى إخوتي مسندي وسندي وقوتي

إلى كل عائلتي ألف شكر على دعمكم لي خلال مسيرتي وأنا أهدي لكم هذا العمل المتواضع لمشاركة فرحتي معكم به.

إلى كل من علمني حرف أصبح نور يضيء الطريق أمامي إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع راجية من الله تعالى توفيقنا في الحياة

إهداء:

لم يبقى للأخرين ما يقدمونه لي.. فإن والدي قد فعل كل شيء"

إلى سندي وملجئي الآمن ... داعمي ومشجعي الدائم حين ينادوني باسمه أسعد وأزدهي.. بأني ابنته وثمرته من رأيت انعكاس نجاحي وفرحي بريقا في عينه

إليك والدي العزيز

"إذا رزقت بفرحة فإبدا بها مع أمك" رفيقتي وأماني .. بطلتي ومعلمتي الأولى من علمتني معنى الحنان والعطاء.. معنى الصبر والقوة والحب. من كان دعاؤها ورضاها بوصلتي في المسير

إليك والدتي جميلة

إلى إخوتي ادامكم الله لي وحفظكم أنتم من شاركتموني حضن الحياة وبكم استمد قوتي وعزيمتي وإصراري إلى كل من علمني حرف أصبح نورا يضيء الطريق أمامي إلى عائلي الصغيرة ألف شكر على دعمكم لي خلال مسيرتي وأنا أهدي لكم هذا العمل المتواضع لمشاركة فرحتي معكم به

المقدمة:

مقدمة

منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في 5 جويلية 1830، بدأت السلطات الاستعمارية في الكشف عن نواياها الحقيقية، والتي تمثلت في السعي إلى دمج البلاد في النموذج الفرنسي، من خلال فرض حزمة من القوانين والإجراءات التي استهدفت بشكل رئيسي **الأرض** باعتبارها الأساس الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري. وقد ازدادت حدة هذه السياسة الاستعمارية في عهد **نابليون الثالث،** خصوصًا بعد تأسيس الإمبراطورية الفرنسية الثانية، حيث بدأت تظهر بوضوح معالم مشروع استعماري يسعى إلى إعادة تشكيل الملكية العقارية في الجزائر بما يخدم مصالح الاستعمار.

وفي هذا السياق، صدر **المرسوم المؤرخ في 22 أفريل 1863**، المعروف بـ"القرار المشيخي"، والذي اعتُبر نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ الملكية العقارية في الجزائر، نظراً لما خلّفه من آثار عميقة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. فقد كان إجراءً تشريعيًا ذا بعدين سياسي ومالي، يهدف من جهة إلى **تفكيك الروابط القبلية** عبر تحويل الجزائريين إلى ملاك أفراد دون وسائل لاستغلال الأرض، ومن جهة أخرى إلى **إخضاع الأراضي للنظام الجبائي الفرنسي،** بما يعزز الموارد المالية للإدارة الاستعمارية.

أولاً: دوافع اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع والأسباب، من أبرزها:

1. الرغبة الذاتية في التعرف على الآليات والأساليب التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية الفرنسية للسيطرة على الأراضي ومصادرتها.
2. السعي إلى تعزيز رصيدنا المعرفي حول تاريخ الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، خاصة في شقه الاقتصادي والاجتماعي.
3. محاولة تسليط الضوء على المعاناة التي تكبدها الجزائريون نتيجة تطبيق القرار المشيخي لسنة 1863.
4. الأهمية العلمية والتاريخية التي ينطوي عليها موضوع "جغرافية الأراضي من خلال القرار المشيخي"، باعتباره محطة بارزة في تاريخ التنظيم العقاري الاستعماري.

ثانيًا: إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل المركزي التالي:

ما دور القرار المشيخي لسنة 1863 في إعادة تشكيل جغرافية الأراضي الزراعية في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المساعدة:

1. ما طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث؟
2. ما السياق التاريخي والمضمون القانوني للقرار المشيخي؟
3. ما أبرز الآثار الجغرافية والاجتماعية المترتبة عن هذا القرار؟

ثالثًا: المنهج المعتمد

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على منهجين أساسيين هما:

1. **المنهج التاريخي السردي** :لرصد وتحليل تسلسل الأحداث والوقائع المرتبطة بصدور القرار المشيخي قبل وأثناء وبعد سنة 1863.

رابعًا: خطة البحث

ارتكزت الدراسة على خطة بحث تتكون من:

- **مقدمة**

– **مدخل تمهيدي** بعنوان نابليون الثالث والسياسة الاستعمارية في الجزائر :تناولنا فيه شخصية نابليون الثالث، رؤيته الاستعمارية ذات الطابع الاجتماعي والإدماجي، والسياسة الزراعية في الجزائر قبيل سنة 1863.

– **الفصل الأول** :القرار المشيخي لسنة 1863: السياق والمضمون :ناقشنا فيه الظروف السياسية والإدارية السابقة للقرار، الدوافع الاستعمارية وراء صدوره، مضمونه القانوني، أهدافه، واليات تطبيقه والأطراف المعنية به.

– **الفصل الثاني** :الآثار الجغرافية والاجتماعية للقرار المشيخي :تناولنا في جزئه الأول الآثار الجغرافية (تغير أنماط استخدام الأرض، التحول من الملكية الجماعية إلى الفردية، إعادة تشكيل المجال الريفي)،

وفي جزئه الثاني الآثار الاجتماعية والاقتصادية (تدهور وضعية الفلاحين، تعزيز التمركز الاستيطاني الأوروبي، تراجع الاقتصاد الزراعي التقليدي، وتفكك البنية القبلية).

- **خاتمة** :تضمنت أهم الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة، والتي أبرزت كيف ساهم القرار في تعميق السيطرة الاستعمارية من خلال تنظيم الأرض وإعادة هندسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

خامسًا: أبرز المصادر والمراجع المعتمدة

1. مارتن توماس، نابليون الثالث والسياسة الاستعمارية الفرنسية، مجلة التاريخ الحديث، العدد 45، 2018.
2. جون سميث، الاستعمار الإدماجي في الجزائر تحت حكم نابليون الثالث، دار النشر الأكاديمية، 2020.
3. أحمد بوشيخي، ملكية الأراضي في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي، مجلة الدراسات المغاربية، مجلد 12، 2017.
4. ليلى مزيد، القرار المشيخي 1863 وتأثيره على الأرض الزراعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019.

سادسًا: الصعوبات والتحديات

واجهنا خلال إنجاز هذا البحث عدة صعوبات، نذكر منها:

1. تنوع الدراسات والآراء حول القرار المشيخي، مما تطلّب منا مجهودًا مضاعفًا في المقارنة والتحقق.
2. صعوبة فهم بعض المصادر والمراجع المكتوبة باللغة الفرنسية، خصوصًا النصوص القانونية والمراسلات الإدارية الاستعمارية.

المدخل:

نابليون الثالث والسياسة الاستعمارية في الجزائر

أولا: التعريف بنابليون الثالث وتوجهه نحو استعمار"

لويس نابليون بونابرت، (1808-1873) يُعدّ **نابليون الثالث** شخصية محورية في التاريخ الفرنسي الحديث، إذ تولّى رئاسة الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1848، ثم أعلن نفسه إمبراطورًا سنة 1852 مؤسسًا **الإمبراطورية الفرنسية الثانية** .وعلى غرار عمّه نابليون الأول، سعى إلى توسيع نفوذ فرنسا خارج حدودها، لكنه اتّبع أسلوبًا مختلفًا عن الاستعمار العسكري الصريح الذي اتّبعه أسلافه.

اتّسمت رؤية نابليون الثالث الاستعمارية بما سُمّي لاحقًا بـ**الاستعمار الاجتماعي أو الإدماجي**، وهي مقاربة تُقدّم نفسها بوصفها مدنية وإنسانية، تستهدف إصلاح أوضاع السكان الأصليين بدل الاكتفاء بغزو أراضيهم[1] "

"وقد عبّر عن هذا التوجه في عدة خطابات وزيارات، منها **زيارته الشهيرة إلى الجزائر في سبتمبر 1860**، حيث صرّح أنه لا يرغب في تحويل الجزائريين إلى فرنسيين، بل يسعى لجعلهم "أبناءً راضين لإمبراطوريته"، وذهب حدّ القول بأنه "إمبراطور العرب ."هذه العبارات، رغم طابعها الودّي، كانت تخفي وراءها نوايا استعمارية عميقة تتعلق **بتطويع البنى الاجتماعية والاقتصادية المحلية**، ودمجها في المنظومة القانونية والإدارية الفرنسية، بهدف إحكام السيطرة على البلاد بشكل أكثر فاعلية وأقل مقاومة.

لقد أراد نابليون الثالث تقديم نموذج فرنسي فريد للاستعمار، لا يقوم فقط على القوة، بل على **الإصلاح التدريجي وبناء الثقة بين المستعمِر والمستعمَر** .غير أن هذا التوجه، رغم نبرته الإنسانية، لم يكن بمنأى عن العنف الرمزي والمؤسساتي، إذ تطلب تفكيك النظم التقليدية السائدة، وإحلال منظومة ملكية وقانون حديثة تتماشى مع أهداف فرنسا السياسية والاقتصادية[2].

[1] مارتن توماس، "نابليون الثالث والسياسة الاستعمارية الفرنسية"، مجلة التاريخ الحديث، العدد 45، 2018، ص. 23-45.

[2] جون سميث، "الاستعمار الإدماجي في الجزائر تحت حكم نابليون الثالث"، دار النشر الأكاديمية، 2020، ص. 112-130.

ثانيًا :سياسات نابليون الثالث في المستعمرات، وخصوصًا الجزائر

برزت الجزائر خلال حكم نابليون الثالث كأولوية قصوى ضمن المشروع الاستعماري الفرنسي، نظراً إلى موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية، وأهميتها الرمزية بوصفها أقدم وأهم المستعمرات الفرنسية .كانت الإدارة الاستعمارية في الجزائر قد بدأت منذ 1830عبر الاحتلال العسكري، لكنها شهدت تحولات مؤسساتية وإدارية عميقة بعد وصول نابليون الثالث إلى الحكم، خصوصًا في ستينيات القرن التاسع عشر[1]

ومن أبرز معالم هذه التحولات:

- العمل على **تخفيف الطابع العسكري للحكم**، من خلال تقليص سلطات القيادة العسكرية، وتعزيز الإدارة المدنية، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية الأصلية.
- محاولة التوفيق بين حماية مصالح المستوطنين الأوروبيين "المعمّرين"، واحتواء التذمر المتزايد لدى الأهالي الجزائريين بسبب الاستيلاء على أراضيهم.
- إطلاق مشاريع تنموية ظاهرها الإصلاح، مثل **إنشاء البنية التحتية الزراعية وتوسيع الإنتاج الفلاحي**، لكن هدفها الحقيقي كان **تعزيز الاستيطان الزراعي الفرنسي** وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الفرنسي. كما أولى نابليون الثالث اهتمامًا خاصًا بمسألة **تنظيم الملكية العقارية**، إدراكًا منه بأن الأرض تمثل **الركيزة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية** للمجتمع الجزائري .فكان من الضروري، حسب رؤيته، ضبط النظام العقاري المحلي بما ينسجم مع النظام الفرنسي القائم على الملكية الفردية، كخطوة ضرورية لتحديث البلاد وفق المعايير الفرنسية، وأيضًا لتسهيل انتقال الأراضي من الأهالي إلى المستوطنين عبر وسائل قانونية ومالية" مشروعة[2]."

[1] جون سميث، المرجع نفسه، ص. 115.

[2] أحمد بوشيخي، "ملكية الأراضي في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي"، مجلة الدراسات المغاربية، 2017، مجلد 12، ص. 67-89.

ثالثًا :خلفية عن أوضاع الأراضي الزراعية قبل 1863

قبل صدور القرار المشيخي سنة 1863، اتسم النظام العقاري في الجزائر **بتعقيد كبير وتعدد أشكال الملكية،** وهو ما شكّل تحدّيًا حقيقيًا للسلطات الاستعمارية الفرنسية .فقد ورثت فرنسا نظامًا تقليديًا متجذرًا في التاريخ الإسلامي والقبلي للمنطقة، يعتمد على أنماط من الاستغلال والملكية تختلف كليًا عن النماذج الفرنسية الحديثة .من أبرز هذه الأنماط:

- **الأراضي العرشية** :تمثّل نمطًا جماعيًا من الملكية، حيث كانت الأرض مملوكة للقبيلة (العرش)، ويتم توزيعها سنويًا بين الأسر للاستغلال وفقًا لأعراف محلية، دون وجود وثائق قانونية مكتوبة.
- **أراضي الحبوس (الأوقاف)** :(أراضٍ موقوفة لصالح المؤسسات الدينية أو الاجتماعية المساجد، المدارس، الزوايا...) ، لا يجوز بيعها أو التصرف فيها، وتمتاز بصفة دينية مقدسة.
- **الملكية الفردية العرفية** :وهي شكل محدود الانتشار، غالبًا في المناطق الحضرية، ولا تخضع بالضرورة للتوثيق الرسمي بل تعتمد على الاعتراف الجماعي والموروثات العائلية.
- **أراضي الدولة أو أراضي" البيليك** :"وهي الأراضي التي كانت تعود إلى سلطة الدولة العثمانية، وانتقلت لاحقًا إلى السيطرة الفرنسية، وغالبًا ما اعتُبرت مخزونًا يُستغل لتوسيع الاستيطان[1].

هذه التعددية، التي كانت تمثّل مصدر استقرار نسبي في المجتمع التقليدي، أصبحت في نظر الفرنسيين **عقبة أمام التنظيم الحديث للأرض،** وأداة تهديد لحسن سير المشاريع الاستعمارية .فكان من الضروري إصدار قوانين جديدة تُعيد تعريف الملكية العقارية، وتُسهّل عملية التسجيل والتصرف والنقل، بما يتماشى مع المنظومة الفرنسية الحديثة[2].

[1] - أحمد بوشيخي، المرجع نفسه، ص. 75.

[2] أحمد بوشيخي، المرجع نفسه، ص. 75.

رابعًا :تمهيد لدور القرار المشيخي كأداة لتفكيك البنية التقليدية وتنظيم الملكية

في هذا السياق، جاء **القرار المشيخي** (**Sénatus-consulte**) **22 افريل 1863** كإجراء تشريعي مركزي في مشروع نابليون الثالث الاستعماري، يهدف إلى **إعادة تشكيل النظام العقاري الجزائري من الجذور** .وقد كان هذا القرار بمثابة أول نص قانوني يطرح صراحةً مسألة تنظيم الأراضي العرشية، وتقنينها وفقًا للمعايير الغربية للملكية الفردية.

تتلخص أهداف القرار فيما يلي:

- **تحويل الأراضي الجماعية إلى ملكيات فردية،** عبر تقسيم أرض العرش إلى حصص تُنسب إلى أفراد داخل القبيلة، وبالتالي خلق سوق عقارية حرة وقابلة للتداول.
- **تسجيل الملكيات الجديدة في سجلات رسمية** تحت إشراف الإدارة الفرنسية، **مما** يُمكّن الدولة من مراقبة انتقال الملكية، وتسهيل عمليات البيع والشراء.
- **تهيئة الظروف القانونية لانتقال الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين،** سواء عن طريق الشراء أو المصادرة أو الاستغلال طويل الأمد.

رغم أن القرار تم تقديمه بعبارات إصلاحية وتنموية، فإنه في جوهره شكّل **انقلابًا على المنظومة التقليدية للعلاقات بين الأرض والمجتمع،** وأدى إلى تفكيك التضامن الجماعي، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، وفتح الباب أمام موجات الاستيطان الزراعي المنظمة.

وقد مهّد القرار المشيخي الطريق لاحقًا لقرارات أخرى أكثر جذرية، مثل قرار 1873القرار الوصفي، الذي استكمل تفكيك الملكية الجماعية بشكل أكثر صرامة، وأدى إلى تعميق السيطرة الفرنسية على الريف الجزائري[1].

[1] ليلى مزيد، "القرار المشيخي 1863 وتأثيره على الأرض الزراعية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019، ص. 150-

الفصل الأول:

القرار المشيخي لسنة 1863 –

السياق والمضمون

أولا: الظروف السياسية والإدارية التي سبقت القرار

السياسة الفرنسية في الجزائر خلال الجمهورية الثانية وبدايات حكم نابليون الثالث اتبعت فرنسا خلال فترة الجمهورية الثانية (1848–1852) سياسة استعمارية متخبطة تجاه الجزائر، اتسمت بعدم الاستقرار وغياب رؤية واضحة. ففي خضم تلك المرحلة، شجعت الحكومة الفرنسية الجيش على استخدام أساليب قمعية شديدة، كان أبرزها تبني "سياسة الأرض المحروقة"، حيث أُحرقت عشرات القرى، وطُرد السكان من مواطنهم الأصلية، وتم اجتثاث آلاف الأشجار المثمرة، خاصة أشجار التين والزيتون، التي كانت تمثل مصدرًا رئيسيًا للغذاء والدخل بالنسبة للسكان المحليين. وقد هدفت هذه الممارسات إلى كسر روح المقاومة لدى الأهالي وإرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية الكاملة.

ومع انتخاب لويس نابليون بونابرت رئيسًا للجمهورية في ديسمبر 1848[1]، تغيرت ملامح السياسة الفرنسية في الجزائر بشكل ملحوظ. فقد كان الجمهوريون اليساريون يعتقدون أن لويس نابليون سيكون امتدادًا لمشروعهم السياسي والاجتماعي، ولذلك أيدوه في الانتخابات، لكن سرعان ما خيّب آمالهم بانقلابه على التوجه الجمهوري وتكريسه لسلطة فردية أدت لاحقًا إلى إعلان الإمبراطورية الثانية سنة 1852[1].

تميزت سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر بالتذبذب، إذ لم تسر على نهج ثابت. ورغم ذلك، فإن السمة الغالبة لهذه السياسة كانت محاولة دمج الجزائر ضمن الكيان الفرنسي، لا باعتبارها مستعمرة فحسب، بل كجزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي. وقد سعى في هذا الإطار إلى امتصاص الغضب الشعبي المحلي عبر اتخاذ بعض الإجراءات التي يُفهم منها محاولة إرضاء فئات من الأهالي الجزائريين، على غرار بعض الوعود المتعلقة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

[1] – صالح حمير ، قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر ، " مجلة العصور " ، مجلة علمية محكمة ، العدد 18 -19 ، منشورات مخبر البحث التاريخي ، جامعة وهران ، جانفي – ديسمبر 2012 ص 504 .

في المقابل، حرص نابليون الثالث على إرضاء المستوطنين الأوروبيين، فعمل على دعم مشروع الاستيطان الاستعماري الرسمي ذي الطابع الرأسمالي. وفي هذا السياق، استعادت المؤسسة العسكرية نفوذها في الجزائر، خاصة بعد تعيين الجنرال *جاك لوي راندون* (Jacques Louis Randon) حاكمًا عامًا للجزائر. وقد نشط راندون في تنفيذ سياسة استعمارية ممنهجة شملت إنشاء المستوطنات وبناء القرى الاستيطانية، حيث تمكنت الإدارة الاستعمارية في عهده من تأسيس 56 قرية استعمارية جديدة، ما يعكس التوجه الاستعماري المنظم الذي اتخذته فرنسا خلال تلك المرحلة[1].

واستمرت السياسة الاستعمارية ذات الطابع الازدواجي، التي حاول نابليون الثالث من خلالها التوفيق بين مطالب المستوطنين ومصالح الأهالي، إلى غاية اتخاذه لأهم خطوة ذات طابع إدماجي تمثلت في إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات خلال الفترة الممتدة ما بين 1858و1860 [2].وقد استبشر المستوطنون الأوروبيون بهذه الخطوة كثيرًا، حيث رأوا فيها وسيلة لإنهاء الصراع المحتدم بينهم وبين الجهاز العسكري، واعتقدوا أنها ستتيح لهم السيطرة المباشرة على الجزائر من خلال المؤسسات المدنية، بعيدًا عن تعقيدات البيروقراطية العسكرية ومزاحمة ضباط المكاتب العربية[3].

غير أن تلك الوزارة لم تحقق الأهداف المرجوة، بل أفرزت مشاكل بيروقراطية جديدة، وأعباءً مالية إضافية، وعمّقت الصراع بين المستوطنين من جهة، وضباط الجيش والمسؤولين العسكريين من جهة أخرى. وقد وقف الإمبراطور نابليون الثالث بنفسه على هذه الوضعية أثناء زيارته للجزائر سنة 1860، ما جعله يقرّر إلغاء هذه الوزارة، والعودة مجددًا إلى نظام الحاكم العام، كممثل أعلى للسلطة الفرنسية في الجزائر.

---

[1] – يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 15

[2] – صالح حمير ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1930 م ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، اشراف الدكتور علي اجقو، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014 م ص 113 .

[3] – نادية طرشون " سياسة نابليون الثالث العربية " ، مجلة دراسات ، المجلد 8 ، العدد 62 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، مارس 2017 م ، ص 33

في أعقاب ذلك، شرع نابليون الثالث في انتهاج سياسة جديدة تجاه الجزائر، قوامها محاولة إيجاد "حلّ عادل ومستقر" – حسب زعمه – للقضية الجزائرية، يُراعي فيه مصالح الأهالي ويحافظ في ذات الوقت على امتيازات المستوطنين. وقد توصّل بعد مشاورات مع مقربيه إلى تبنّي مشروع "المملكة العربية"، كردّ على التساؤلات التي كانت تُطرح بإلحاح في الأوساط الفرنسية حول الطبيعة القانونية والسياسية للوجود الفرنسي في الجزائر: هل الجزائر مستعمرة أم جزء من التراب الفرنسي؟

وقد عبّر الإمبراطور عن قناعته بهذا التصوّر في رسالة وجهها إلى *بيليسي* بتاريخ 6فيفري 1863، حيث ورد فيها قوله: "يجب إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم ونهبهم، ولكن لجلب منافع الحضارة لهم...

فالجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الحرفي، بل هي مملكة عربية... [1]إننا نرغب اليوم في إصلاح خاطر العرب وكسب ودّهم، فهم شعب يمتاز بالعقل والهمة العالية، والشجاعة، والمهارة في بعض المجالات، خاصة في الفلاحة... الجزائر مملكة عربية، وأهلها متساوون مع الفرنسيين تحت ظل دولتنا المظفّرة، فأنا إمبراطور العرب كما أنا إمبراطور الفرنسيين[2]."

وقد دعا الأوروبيين، في هذا السياق، إلى توجيه جهودهم نحو الاستثمار في قطاعات الغابات والمعادن، واستصلاح الأراضي، وإنشاء السدود، وبناء الطرقات، وتطوير الصناعات المختلفة، كما طالب بوقف سياسة الاستيطان الرسمي في الجزائر، ما عُدّ تناقضًا واضحًا في تصوراته السياسية[3].

وفي الأخير، وبعد إعداد تقرير مفصل باسم لجنة مجلس الشيوخ حول هذا المشروع، تمت المصادقة عليه يوم 13أفريل 1863 بـ117 صوتًا مؤيدًا مقابل صوتين فقط معارضين، ليُعلن رسميًا عن صدور القرار في 22أفريل 1863، فيما عُرف لاحقًا باسم "القرار المشيخي.(*Sénatus-consulte*) "

[1] – يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954 ، المرجع نفسه ، ص 24 .

[2] – عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900 م ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 م ، ص 161 -162

[3] – يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954 ، المرجع السابق ، ص 20 .

أما الإجراءات الإدارية المرافقة لتنفيذ هذا القانون، فقد حُددت بدقة عبر مجموعة من النصوص التنظيمية، أولها المرسوم الإمبراطوري الصادر بتاريخ 23أفريل 1863، ثم التعليمة الوزارية المؤرخة في 11جوان 1863، وأخيرًا تعليمة الحاكم العام بتاريخ 1مارس 1865، التي ستفصل في آليات تنفيذ القرار على المستوى المحلي، كما سيتم توضيحه لاحقًا[1].

ثانيًا: الدوافع الاستعمارية وراء إصدار القرار المشيخي

عمل الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر على مصادرة الأراضي الزراعية من الأهالي وتوزيعها على المعمرين الأوروبيين، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري. وقد اتضحت ملامح هذه السياسة بجلاء في العشرية الأولى من حكم لإمبراطورية الثانية، حيث شهدت الجزائر موجة واسعة من الاستيطان الزراعي وتطبيق سياسة تجميع القبائل في مناطق محددة وضيقة عُرفت بـ"حصر الأهالي *cantonnement des indigènes*) " *ou des tribus*)

أثارت هذه الممارسات ردود فعل قوية لدى الجزائريين الذين استشعروا الخطر الداهم على وجودهم خاصة بعد أن تم الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضيهم. وقد أدت هذه السياسة إلى تفكيك النسيج الاجتماعي، وأفرزت مقاومات محلية، أبرزها انتفاضة الأوراس سنة 1859، والتي كانت تعبيرًا عن رفض الأهالي لمصادرة أراضيهم وسلب وسائل عيشهم.

في هذا السياق، سعى نابليون الثالث إلى إيجاد توازن هشّ بين توسيع المجال الاستيطاني الأوروبي، والحفاظ على الحد الأدنى من الشروط الضرورية لبقاء الفلاح الجزائري، ما دفعه إلى زيارة الجزائر بتاريخ 17سبتمبر 1860، بغرض الوقوف شخصيًا على الأوضاع السائدة وتحديد ملامح سياسته الاستعمارية الجديدة. غير أن آمال المستوطنين في التأثير على الإمبراطور خابت، نتيجة مغادرته السريعة للبلاد دون منحهم فرصة كافية لعرض مطالبهم.

[1] – صالح حمير ، قانون سيناتوس كونسيلت 1863 م حول الملكية العقارية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 04

وقد كان لحفاوة الاستقبال الذي نظمه الأهالي، لا سيما عرض الخيالة، أثر بالغ في تشكيل تصور نابليون الثالث تجاه مستقبل الجزائر، إذ عبّر عن تعاطفه مع معاناة السكان المحليين، وأكد في رسالته إلى الماريشال بيليسي المؤرخة في 6فيفري 1863، على أن الجزائر ليست مستعمرة، بل "مملكة عربية"، وأنه إمبراطور الفرنسيين والعرب في آن واحد.

وقد جاء في رسالته ما يلي:

"يوجد في الجزائر ثلاثة ملايين من الأهالي، و200 ألف أوروبي، منهم 120 ألف فرنسي، يسيطرون على 14 مليون هكتار من الأراضي الخصبة في منطقة التل وحدها. من هذه المساحة، لا يستغل الأهالي سوى مليونين هكتار[1]، بينما تستغل الحكومة 2.690.000 هكتار، تتوزع بين 890.000 هكتار للزراعة، و1.800.000 هكتار غابات، و420.000 هكتار منحت للمعمرين، والباقي مروج وأودية وأراض بور. إن 420.000 هكتار التي منحت للمعمرين تم بيع جزء منها، أو تأجيره للعرب، مما أدى إلى ضعف استغلالها. إذًا لا جدوى من سياسة الحصر"

أما الجنرال *ألارد(Allard)* ، مقرر القرار المشيخي أمام مجلس الشيوخ في مارس 1863، فقد صرّح بما يلي:

"في السنوات الست التي سبقت صدور القرار المشيخي، تم حصر 16 قبيلة في العملات الثلاث، يمثلون 56.489 شخصًا، كانوا يشغلون مساحة تُقدر بـ343.387 هكتارًا. تم تقليص هذه المساحة إلى 282.024 هكتارًا، بمعدل 5 هكتارات للفرد، أو 25 هكتارًا للعائلة. هذه الأراضي التي صادرتها الدولة تم بيعها أو منحها للمعمرين بالمزاد العلني. وكان من بين الأهالي من امتلك إمكانيات مالية تتيح له شراء تلك الأراضي، بينما اضطر آخرون إلى العمل كأُجراء لدى المعمرين، بعدما أصبحوا هم المالكون الجدد لأراضيهم السابقة."

ويضيف *ألارد* في ذات السياق:

[1] - إسماعيل بن عبد الله ، قراءة في القرار المشيخي الصادرة في 22 أفريل 1863 ، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية ، المجلد 10 ، العدد 02 ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) ، 2022 ، ص 76 .

"من بين 200 ألف أوروبي في الجزائر، ربعهم فقط يشتغل في الزراعة. كما أن نسبة الهجرة الفرنسية إلى الجزائر كانت ضئيلة. فمنذ بداية الحملة، تم تنفيذ 22 ألف عملية استيلاء على الأراضي، مساحتها تتراوح ما بين 400 و500 ألف هكتار، ولم تُستغل إلا نسبة ضئيلة منها من قبل المعمرين. لذا لا جدوى من سياسة الحصر، بل ينبغي وقفها، وتخفيض الضرائب على الأهالي، وتهدئة خواطرهم. فكيف نُنمّي الفلاحة إذا استحال على العربي صاحب الأرض أن يبيعها، أو يؤجرها، أو يقترض بضمانها؟ وكيف نُنمّي الفلاحة ونحن نُضعف رأسماله، وهو الوحيد الذي يدفع الضرائب[1]؟."

وقد جاء هذا التغيير في الموقف أيضًا استجابةً لسياسة نابليون الثالث التي كان قد أعلن عنها منذ سنة 1858، والتي تمثلت في:

- نقل إدارة شؤون الجزائر من السلطة العسكرية إلى الإدارة المدنية؛
- إنشاء وزارة باسم "وزارة الجزائر والمستعمرات"، وكان من المفترض أن يقيم الوزير بنفسه بالجزائر؛
- منح الجزائر حكمًا ذاتيًا رمزيًا من خلال إنشاء "مملكة عربية" مرتبطة بفرنسا؛
- وقف موجات الهجرة الأوروبية ومصادرة الأراضي الأهلية؛
- توسيع قاعدة التعليم لفائدة الأهالي الجزائريين.

غير أن هذه النقاط بقيت حبرًا على ورق، إذ اصطدمت سياسة نابليون بمقاومة شرسة من مختلف الأطراف: العسكريين، المدنيين، والمستوطنين، بل حتى من الأهالي أنفسهم في بعض الأحيان، ما أدى إلى فشل أغلب مشاريع الإصلاح. ولهذا السبب، كثّف زياراته إلى الجزائر، حيث زارها ثلاث مرات بين سبتمبر 1860 وجوان 1865، في محاولة للإشراف المباشر على تطبيق تصوراته السياسية.

وفي أوائل سنة 1863، قام نابليون الثالث بزيارة ثانية، كان لها بالغ الأثر في تبنيه سياسة جديدة ترتكز على ضمان الملكية الفردية للأراضي لفائدة الأهالي، بعدما اشتدت عمليات انتزاع الأراضي

[1] - إسماعيل بن عبد الله ، المرجع السابق –78 .

منهم. وعقب عودته إلى باريس، وجه رسالة إلى الحاكم العام *بيليسي* يأمره فيها بوقف عمليات المصادرة، وإعلان المساواة القانونية بين الجزائريين والفرنسيين، مؤكدًا أن فرنسا لم تأتِ للجزائر لاستغلال أهلها، وإنما لـ"نقل الحضارة" إليهم، وأن الجزائر ليست مستعمرة، بل "مملكة عربية"، وأنه "إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين."

وقد تُوّجت هذه السياسة بإصدار القرار المشيخي في 22 أفريل 1863، الذي حاول من خلاله الإمبراطور طمأنة الفلاح الجزائري، دون أن يتخلى عن دعم مصالح المستوطنين، وهو ما يكشف أن دوافع القرار كانت في جوهرها محاولة توفيق بين الاستمرار في تمليك الأراضي للمعمرين من جهة، ومحاولة استرضاء الأهالي من جهة أخرى، وليس دفاعًا حقيقيًا عن حقوق الجزائريين[1].

ثالثًا: تحليل النص القانوني للقرار المشيخي لسنة 1863

لقد سعت الإدارة الفرنسية من خلال القرار المشيخي إلى تنظيم الملكية العقارية في الجزائر بما يخدم مصالحها الاستعمارية بالدرجة الأولى، مع تغليف ذلك بواجهة إصلاحية توحي بالعدل والإنصاف.

من الإيجابيات الظاهرة في هذا القرار تراجُعه عن بعض القوانين المجحفة التي سُنَّت سابقًا، وعلى رأسها ذلك القانون الذي يشترط وجود سند رسمي يعود لما قبل سنة 1830 للاعتراف بملكية الأراضي، إذ اعتُبر القرار الجديد اعترافًا بملكية الجزائريين لأراضيهم حتى في حال غياب الوثائق الرسمية، مع قبول السندات العرفية والشائعة. غير أن هذه الإيجابية لم تلبث أن تلاشت أمام ما تضمّنه القرار من إجراءات تصب في مصلحة الإدارة الاستعمارية، خاصة استحواذها على أراضي "البايلك" وضمّها إلى أملاك الدولة، باعتبار نفسها الوريث الشرعي للسلطة السابقة، ما أتاح لها حرية التصرف في الممتلكات العامة.

[1] – إسماعيل بن عبد الله ، المرجع السابق،79 .

ورغم أن القرار أبقى على بعض الأراضي ذات المنفعة الجماعية لتستغلها الأعراش، مثل أراضي الرعي، إلا أن ذلك لم يكن سوى خطوة مرحلية تمهّد للاستيلاء عليها لاحقًا، بحجج كعدم الاستغلال أو غياب المالك المباشر، لتُسجّل لاحقًا كأملاك بلدية قابلة للتصرف والبيع.

ومن أبرز ما يُؤخذ على القرار أيضًا، اعترافه بشرعية المعاملات السابقة بين الدولة والأهالي، دون أي مراجعة أو تقييم، رغم أن تلك المعاملات قد جرت في ظروف استثنائية تميزت بالفوضى والهيمنة العسكرية، حيث تم الاستحواذ على أراضٍ شاسعة إما بالقوة أو بالتحايل، وهو ما يعني منح شرعية قانونية لعمليات انتزاع قسرية تمت في سنوات الاحتلال الأولى.

أما الضربة الكبرى التي وُجهت للملكية العقارية التقليدية في الجزائر، فقد تمثلت في إقرار القرار لضرورة تحديد ملكيات القبائل، وهو ما فتح بابًا واسعًا للنزاعات بين القبائل حول حدود أراضيها، وسرعان ما انتقلت هذه الخلافات إلى داخل القبيلة نفسها من خلال النزاع بين الدواوير حول المساحات والمواقع. وتفاقمت هذه التوترات مع الانتقال إلى مرحلة تحديد الملكيات الفردية، التي كانت في ظاهرها تنظيما عقاريا، لكنها في جوهرها أداة لتفكيك البنية الجماعية للمجتمع الريفي الجزائري، إذ أدّت إلى إضعاف الروابط الاجتماعية، وإشاعة النزاعات، وفتح الباب أمام تفكك النظام التعاوني الذي كان سائدا، وصولًا إلى بيع الأراضي أو التفريط فيها.

وفي الجانب المالي، احتفظ القرار بالإجراءات السابقة في جباية الضرائب، إلا أن أثرها على الملّاك الجدد كان أشد وطأة، إذ أصبح كل فرد يتحمل الضرائب بمفرده، بخلاف ما كان عليه الحال في النظام الجماعي، مما دفع البعض إلى التخلي عن أراضيهم أو بيعها. ويُعدّ هذا تطبيقا عمليًا للبند السادس من القرار الذي ألغى المادة التي تحظر بيع الأراضي، ما أتاح للمستوطنين شراءها بسهولة[1].

وفي الأخير، أكد القرار المشيخي على استمرار العمل بقانون 16 جوان 1851، خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة للغابات، واستمرار سياسة نزع الملكيات بحجة المنفعة العامة، وهو ما يعني استمرار

[1] – عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830 – 1873) ، المرجع السابق ، ص 141 .

التهميش والإقصاء، وحرمان الأهالي من الاستفادة من الأراضي والغابات، سواء للرعي أو لاستغلال الأخشاب، مما يكشف عن نية مبيتة لاستمرار سياسة المصادرة والتوسع الاستيطاني تحت غطاء قانوني جديد

رابعًا: أهداف القرار المشيخي لسنة 1863

يُعد القرار المشيخي لسنة 1863 أحد أبرز النصوص القانونية التي أصدرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر لتنظيم الملكية العقارية، وقد رُوّج له باعتباره خطوة إصلاحية تهدف إلى تطوير البنية العقارية وتحديث المجتمع الجزائري[1]. بل إن بعض الكتّاب الفرنسيين وصفوه بـ"الصرح العظيم في التشريع العقاري" الذي يمثل إحدى العلامات الفارقة في سياسة فرنسا الاستعمارية بالجزائر. غير أن القراءة المتعمقة للوثائق الرسمية، والمراسلات السياسية، تكشف أن لهذا القرار جملة من الأهداف التي تنقسم إلى قسمين : أهداف مُعلنة وأخرى خفية تُفصح عن الأبعاد الحقيقية للسياسة الاستعمارية.

1. الأهداف المُعلنة:

- إنشاء نظام "الدوار" كوحدة إدارية وعقارية واجتماعية :حيث اعتُمد "الدوار" كوحدة أساسية في التنظيم الجديد، ليحل محل القبيلة ويُسهم في تفتيت بنيتها، بما يؤدي إلى إضعاف السلطة التقليدية لشيوخ القبائل، وخلق فراغ قيادي يسمح للإدارة الفرنسية بالتدخل المباشر في الشؤون المحلية.
- تشكيل تجمعات سكانية غير متجانسة :إذ هدفت فرنسا إلى دمج أعراش وقبائل متفرقة ضمن دواوير واحدة، في محاولة لكسر الروابط التقليدية وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية على أسس جديدة تخدم أهداف الاستعمار، تحت شعار تحسين الإنتاج وتطوير مستوى معيشة الأفراد.
- تكريس الملكية الفردية على حساب الملكية الجماعية :كان الهدف المعلن من ذلك هو ترقية الفرد الجزائري عبر تمليكه لأرضه، إلا أن ما ترتب عن هذا الإجراء هو تحجيم العلاقات الاجتماعية،

[1] – عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830 – 1873) ، المرجع السابق ، ص 147 .

وقصرها على الإطار العائلي، مما ساهم في انهيار البنية الاجتماعية التقليدية المبنية على التضامن الجماعي.

- نشر "الحضارة الفرنسية" عبر نظام الملكية الفردية :حيث اعتُبرت الملكية الفردية، بحسب التصور الفرنسي، معيارًا للتمدّن، وأداة لترقية الفرد الجزائري وتخليصه من "الجمود القبلي"، غير أن الواقع أثبت أن الأمر كان غطاء لتمرير سياسات تفكيك النسيج الاجتماعي الجزائري.

2. الأهداف الخفية:

- ضمان السيطرة السياسية عبر فرض الاستقرار الاجتماعي الظاهري :وقد عبر عن ذلك "الكونت دو كازا بيانكا" خلال أعمال اللجنة المكلفة بدراسة المرسوم، حين صرّح بتاريخ 8 أفريل 1863 قائلا" :إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر استهلاك الأراضي التي كانت للعرب ."كما أكد الإمبراطور نابليون الثالث في رسالته إلى الجنرال "بيليسي" بتاريخ 6 فيفري 1863 على أن" :دوام السلم لا يمكن أن يتحقق ما دام الخوف والقلق يسيطران على قلوب السكان بشأن أملاكهم العقارية[1]."

- تحديد الأراضي الشاغرة تمهيدًا للاستيلاء عليها :إذ مكّن القرار الإدارة الاستعمارية من حصر الأراضي غير المستغلة، وتصنيفها كأملاك عمومية أو بلدية، ومن ثم فتح المجال أمام الكولون لاستغلالها تحت غطاء قانوني.

- تفكيك البنية القبلية التقليدية :كانت فرنسا تدرك أن الإمكانيات المحدودة للجزائريين في استغلال الأراضي الزراعية كانت تُعوّض بروح التعاون الجماعي داخل القبيلة، خصوصًا أن غالبية السكان ينحدرون من أصول عائلية واحدة، ما عزّز أنماط التضامن والتكافل، وهو ما شكّل حاجزًا

[1] – إبراهيم لونيسي ، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 148.

أمام التغلغل الاستعماري. ومن ثم، كان تفكيك هذا النسيج أحد الأهداف الاستراتيجية التي سعت إليها فرنسا لتيسير إحكام سيطرتها على المجتمع[1].

• القضاء على أشكال التضامن والمقاومة :فالروح الجماعية التي نسجها نظام الأعراش كانت تمثل عقبة أمام تغلغل الإدارة الاستعمارية، ولهذا سعت فرنسا إلى "كسر شوكة الأعراش" وفصم عرى التضامن والتآزر بين أفراد القبيلة الواحدة، حتى يصبح كل فرد معزولا، مهيأً للخضوع للمنظومة القانونية والإدارية الفرنسية.

خامسًا: مضمون قانون مجلس الشيوخ (Senatus Consulte) لسنة 1863

يتكون قانون مجلس الشيوخ الصادر في 22 أفريل 1863، المعروف باسم *سيناتوس كونسيلت*، من سبعة فصول، يهدف في مجمل مضامينه إلى إعادة هيكلة الملكية العقارية في الجزائر وفق تصورات الإدارة الاستعمارية الفرنسية. وفيما يلي أهم ما ورد في كل فصل:

الفصل الأول:

ينص هذا الفصل على الاعتراف الرسمي بملكية القبائل للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية، بغض النظر عن طبيعة الحجة أو السند (سواء كان عرفيًا أو رسميًا). كما يُقرّ بأن جميع العقود، والتقسيمات، والاقتطاعات السابقة التي أُبرمت بين الأهالي والدولة، تعتبر نهائية ولا يمكن الرجوع عنها، حتى وإن كانت قد تمت في ظروف غير عادلة أو قهرية.

الفصل الثاني:

يتناول هذا الفصل آليات تنفيذ القانون، ويؤكد على سرعة تطبيقه إداريًا، ويتضمن الإجراءات التالية:

1. تحديد مناطق كل قبيلة على حدة.

[1] – الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية 1830 – 1962، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962 م منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 م، ص 35.

2. تقسيم أراضي القبائل إلى دواوير، خاصة في منطقة التل وبعض الأراضي الزراعية الأخرى، مع استثناء الأراضي التي يجب الاحتفاظ بها كأملاك بلدية.
3. إمكانية تأسيس ملكيات فردية لأعضاء الدواوير، إذا ما ثبتت فائدتها وإمكانية تطبيقها، على أن يتم ذلك لاحقًا وفق مراسيم إمبراطورية[1].

الفصل الثالث:

ينص على إعداد لائحة تنظيمية إدارية تضبط الإجراءات التالية:

1. أشكال تحديد مناطق القبائل وشروطها.
2. شروط تقسيم الأراضي بين الدواوير، وطريقة التصرف في الأملاك الخاصة بكل دوار.
3. كيفية تأسيس الملكية الفردية، وآليات إصدار عقود التمليك الرسمية.

الفصل الرابع:

يؤكد على استمرار التزامات القبائل بدفع الضرائب والرسوم المفروضة من قبل الدولة، حتى بعد إعادة تنظيم ملكية الأراضي.

الفصل الخامس:

ينص على احتفاظ الدولة بحقوقها في ملكية أراضي البايلك، وكذلك بحقوق الأفراد في أراضي "الملك"، إلى جانب التأكيد على استمرارية الدومين العام كما حُدّد في قانون 16 جوان 1851، وخاصة ما يتعلق بملكية الدولة للغابات.

[1] - عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830 – 1873) ، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962 م ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 147 .

الفصل السادس:

يتضمن هذا الفصل إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851، اللتين كانتا تقيّدان التصرف في الأراضي. إلا أن الفصل يُبقي على شرط عدم جواز التصرف في الأراضي المقسمة على أعضاء الدواوير إلا بعد إصدار عقود الملكية الفردية الرسمية.

الفصل السابع:

ينص على الإبقاء على الأحكام الأخرى المنصوص عليها في قانون 16 جوان 1851، خاصة تلك المتعلقة بـ:

- نزع الملكية من أجل المصلحة العامة.
- إجراءات الحجز والمصادرة[1].

سادسًا: آليات تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت ميدانيًا

الأطراف المعنية: القبائل، الإدارة الاستعمارية، المعمرون

صدر مرسوم إمبراطوري بتاريخ 23 ماي 1863 يتضمن لائحة تنظيمية مفصلة تحتوي على 37 مادة موزعة على ستة فصول، تُحدد من خلالها الكيفيات العملية لتطبيق قانون مجلس الشيوخ في الميدان. وقد تم إشراك أطراف متعددة في هذه العملية، أبرزها: الإدارة الاستعمارية (بما فيها الحاكم العام واللجان)، القبائل الجزائرية، والمعمرون. ويمكن تلخيص المراحل التنفيذية كما يلي:

أ– الإجراءات الأولية:

تتمثل في تعيين المناطق المشمولة بالقانون، وهو ما يقع ضمن صلاحيات الحاكم العام بالتنسيق مع وزير الحربية، ويتم إعلام الأهالي عبر أماكن تواجدهم المعتادة (الأسواق، المقار الإدارية....) تُكلّف لجان فرعية تحت إشراف لجان إدارية بهذه الإجراءات، وتشمل مهامها:

- وضع الحدود الإدارية للأراضي.

[1] – عدة بن داهة ،المرجع السابق ، ص 147 .

- إعداد تعليمات تلقي الشكاوى.
- الاستعانة بأعيان العروش لتسهيل العملية ميدانيًا[1].

تُظهر الإحصائيات تباينًا في حجم الأراضي التابعة للدولة مقارنة بأراضي القبائل، حيث مثلًا في مقاطعة قسنطينة، بلغت أراضي "القوس" ضعف أراضي "الملك"، ما سمح باستغلال أكبر لأراضي البايلك لصالح الاستيطان الفرنسي[2].

ب– تحديد أراضي القبائل:

تنطلق اللجان الإدارية ميدانيًا لجمع المعطيات وشهادات السكان، وتحديد الحدود الجغرافية للقبائل والدواوير.

تُعد هذه اللجان تقارير شاملة تتضمن:

- وصفًا تفصيليًا للحدود.
- خريطة مرفقة.
- رأي الجنرال العسكري أو عامل العمالة.

ترسل الملفات إلى الحاكم العام الذي يتولى التحقق من نظامية العمليات، ثم تُصادق عليها بمرسوم رسمي بناءً على اقتراحه وتقرير وزير الحربية[3].

---

[1] – نور الدين ايلال ، قانون سيناتوس كونسيلت واثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863 – 1914)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2006 – 2007 ، ص24

[2]- Charles – andré julien , histoir de l'algérie contemporaine , editions casbah , alger , 2005 , p 426 . .

[3] – صالح حمير ، السياسة العقارية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص 122.

ج– تقسيم أراضي القبائل على الدواوير:

تُعِد اللجان كشوفًا مفصلة بالأملاك (الملك، البايلك...)، وتُحدد آجال للشكاوى لا تتجاوز شهرًا واحدًا، وبعدها تُحال القضايا غير المحسومة إلى العدالة.

تُجمع هذه النتائج في:

- تقرير مختصر.
- خرائط طبوغرافية.
- محاضر رسمية تُرسل عبر التسلسل الإداري للحاكم العام[1].

د– نقل الأملاك التابعة للدواوير:

تُشرف على عمليات نقل الأملاك لجان محلية يُعينها الجنرال أو عامل العمالة، وتتم هذه العمليات بطرق:

- التبادل.
- البيع بالتراضي.
- البيع بالمزاد العلني.

تُثمن العقارات من طرف خبراء مختصين، وتختلف سلطة المصادقة حسب القيمة:

- أقل من 5000 فرنك: الحاكم العام.
- أكثر من 5000 فرنك: الإمبراطور شخصيًا.

هـ– تأسيس الملكية الفردية وتحرير العقود:

تمثل هذه المرحلة الهدف الجوهري للقانون، ولا يتم الشروع فيها إلا بصدور مرسوم إمبراطوري يحدد الدواوير المعنية، بناءً على مدى نجاح الاختراق الاستعماري للقبيلة.

الخطوات:

[1] – نور الدين ايلال المرجع السابق ، ص 26.

1. إعداد مشروع التخصيص بالتنسيق مع الجماعة المحلية، وفقًا للعادات، والانتفاع السابق، ووضعية السكان.
2. عرض المشروع على السكان لإبداء ملاحظاتهم خلال مهلة شهر، ويُفصل في الطعون من طرف اللجنة الإدارية.
3. تحديد الملكيات الفردية ورسم حدودها على نفقة المعنيين.
4. إعداد تقرير شامل مرفق بخريطة تفصيلية وقرارات التخصيص، يُرسل إلى الحاكم العام للمصادقة.
5. إصدار مرسوم إمبراطوري رسمي لتأسيس الملكية الفردية.

أخيرًا، يتم إعداد الدفتر العقاري لكل مالك، متضمنًا رقم القطعة العقارية، تسميتها، وموضعها، ويتم تسليم عقود الملكية بشكل رسمي[1].

سابعًا: بداية التحولات في أنماط الملكية الزراعية

شكّلت القوانين والمراسيم الصادرة عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ دخولها الجزائر أدوات جوهرية في تفكيك بنية الملكية الجماعية والتقليدية وتحويلها إلى ملكية فردية تخدم المشروع الاستيطاني. وقد مهّدت هذه النصوص القانونية لتحولات عميقة مست جميع أنماط التملك، خاصة الوقف، أراضي العرش، وأراضي البور والرعي. ويمكن تلخيص أهم المحطات القانونية كما يلي:

1. مرسوم 8 سبتمبر 1830 وقرار 7 ديسمبر 1830:

جاءا مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي للعاصمة، ونصّا على مصادرة الأوقاف الإسلامية وضمّها إلى أملاك الدولة الفرنسية، بما في ذلك أراضي البايلك. وتمّ تعميم هذه السياسة لاحقًا في مرسوم سنة 1832 الذي مدّد المصادرة لتشمل أراضي القبائل[2].

---

[1] – صالح حمير، قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية الجزائر : قراءة تاريخية، المرجع السابق، ص 512 – 513 -514.

[2] – سلاء الذيب ومريم الذيب، الزراعة في الجزائر خلال فترة مابين الحربين العالميتين 1919 – 1939 م ، تحت اشراف محمد حركات، قسم التاريخ معهد العلوم الإسلامية والاجتماعية، المركز الجامعي بالواد، 2010 – 2011 م ، واد سوف، 2011 م ص 44

2. قانون 1 أكتوبر 1844:

ركّز هذا القانون على الأوقاف والممتلكات العقارية غير المزروعة أو تلك التي لا تثبت ملكيتها بوثائق مسجلة في المصالح العقارية الفرنسية.

نصّ القانون على:

– منح السكان الأصليين مهلة ثلاثة أشهر لتقديم مخططات تفصيلية لأراضيهم.

اعتبار كل أرض لم تُقدّم بشأنها وثائق أو مخططات ضمن الأراضي المجهولة الملكية، فتُضم تلقائيًا إلى أملاك الدولة.

– كان الهدف من هذا القانون إخضاع الملكية لنظام التسجيل العقاري الفرنسي، وهو ما لم يكن مألوفًا لدى الأهالي الذين اعتمدوا على العقود العرفية أو الشفوية.

3. قانون 31 أكتوبر 1844 وقرار بيجو في 18 أفريل 1846:

تضمنا مصادرة أراضي:

– من يُصنّفون كأعداء لفرنسا أو من يدعمهم.

– من يرحلون عن أراضيهم دون مبرر.

– الأعراش التي هجرت مناطقها.

تمت بذلك معاقبة العمل السياسي والمقاومة المسلحة بالمصادرة العقارية، ما جعل من الأرض أداة لضبط المجتمع وترويضه[1].

4. قانون 21 جويلية 1846:

نصّ على مصادرة أراضي البور والمراعي العرشية، وألزم السكان بإثبات ملكيتهم بوثائق رسمية، وإلاّ تُعتبر الأرض غير مستغلة وتُضم إلى الدومين الاستعماري[2].

---

[1] – أبوقاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900 م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ج 1 ، ط 1 ، 2000 ، ص 28

[2] – رابح لويسي واخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989 م دار المعرفة ، الجزائر ، ج 1 ، 2010 ، ص 56

اشترط هذا القانون على من هجروا أرضهم العودة إليها خلال شهر واحد وطلب العفو رسميًا. وقد شكّل ذلك أداة فعالة لعزل الشعب عن المقاومة، وفرض الخضوع للإدارة الفرنسية[1].

5. قانون 16 جوان 1851:

كرّس هذا القانون مصادرة أراضي القبائل، وإلحاقها بالملكية العامة التابعة للإدارة الاستعمارية. لكن مع مرور الوقت، وتحت ضغط التحولات الاستيطانية، أُلغي القانون، ليحل محله منشور 22أفريل 1863[2] الذي وضع الإطار الجديد لتفكيك الملكية الجماعية، وذلك عبر:

- تحديد أراضي القبائل.
- توزيع الأراضي على الدواوير.
- تأسيس الملكية الفردية داخل كل دوار[3].

خلاصة وتحليل:

شكّلت هذه القوانين والمراسيم مجتمعة اللبنة الأولى للمشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، إذ مكّنت فرنسا من:

- الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة.
- طرد الجزائريين من أراضيهم، وتجريدهم من وسائل الإنتاج.
- تدمير أنماط الترحال والرعي التي كانت سائدة، مما حدّ من حرية التنقل وأدى إلى انهيار قطاعات اقتصادية تقليدية مثل تربية المواشي.

وقد نتج عن هذه السياسات الاستعمارية:

---

[1] – سلاء الذيب ومريم الذيب ، المذكرة السابقة ، ص 94

[2] – حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870 – 1939 م ، مذكرة ليسانس في التاريخ ، المركز الجامعي بالواد ، باشراف عثمان زغيب ، 2009 – 2010 م واد سوف ، 2010 ، ص 13 .

[3] – عربي الغالي واخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد ، دار هومة ، الجزائر ، د ط ، 200 ، ص 220.

- انتشار المجاعة والأوبئة بسبب فقدان الأرض ووسائل العيش[1].
- انخراط الفلاحة الجزائرية في المنظومة الاقتصادية الفرنسية، حيث صارت الزراعة مجرد مشروع تجاري موجّه لخدمة مصالح المعمرين، لا وسيلة عيش للجزائريين.

وبذلك، تحوّلت الأرض من مصدر للهوية والسيادة الاجتماعية إلى مجرد سلعة استثمارية في يد المستوطنين، مما مهّد الطريق أمام الهيمنة الاقتصادية والسياسية الكاملة على المجتمع الجزائري[2].

[1] – بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 57 .

[2] – حميدة عتيق زيد وعائشة شابع ، المذكرة السابقة ، ص 55 .

الفصل الثاني:

الآثار الجغرافية والاجتماعية للقرار المشيخي

الآثار الجغرافية

1– تغير أنماط استعمال الأراضي

أدى القرار المشيخي لسنة 1863 إلى تحوّلات جذرية في أنماط استعمال الأراضي بالجزائر، من خلال إعادة تنظيم الملكية الجماعية للقبائل وتسهيل تفكيكها، مما مهّد الطريق أمام توسّع الملكية الأوروبية في الأرياف الجزائرية.

لقد منح هذا القرار المعمّرين الأوروبيين إمكانية اقتناء أراضٍ زراعية جديدة، عبر السماح بشراء أراضي الجماعات القبلية، دون وضع قيود قانونية تحد من هذا التملك أو توسّع المستوطنات. كما لم يضع القرار أيّ حواجز أمام الإدارة الاستعمارية تمنعها من مصادرة الأراضي تحت مبرر "المنفعة العامة"، مثل إنشاء المدن، القرى، أو الضيعات الاستيطانية، وهو ما نص عليه البند السابع من القرار.

وقد عكس تصويت مجلس الشيوخ الفرنسي على هذا القرار دعمًا سياسيًا واسعًا له، إذ أُقرّ البند الأول بالأغلبية، بينما اعتبر البعض في المجلس أن المرور عبر مرحلة "الملكية الجماعية "أمر غير ضروري، مقترحين القفز مباشرة نحو الملكية الفردية، معتبرين أن الملكية الجماعية تشكّل حاجزًا أمام تقسيم الأرض واستغلالها، بسبب سلطة وتأثير رؤساء القبائل[1].

وفي هذا السياق، قال الجنرال "ألّار:(Allard) " "ينبغي استغلال رؤساء القبائل حتى لا يعارضوا القرار المشيخي".

رغم أن المشروع كان يُفترض تطبيقه بدايةً في منطقة التل فقط، فإن مداخلة كزابيانكا (M. De Casabianca)أوضحت لاحقًا أن غياب حدود دقيقة بين التل والصحراء، ووجود واحات زراعية مهمة في الجنوب، دفع إلى تعميم القرار على كافة قبائل الجزائر.

لكن في الميدان، اصطدم تطبيق القرار المشيخي بعقبة أساسية، وهي أن الملكية الجماعية لم تكن حكرًا على قبيلة واحدة، بل غالبًا ما كانت مشتركة بين عدة قبائل ضمن رقعة مجالية واحدة، مما عقّد

[1] – عدة بن داهة ، الاستطان والصراع ... ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 348 – 349 .

مهمة اللجان الإدارية والمحافظين في عملية فرز الأراضي وتخصيصها.

وقد عُرض مثال جبل الناظور بمنطقة تيارت، الذي ضمّ قبائل متجاورة شرقية وغربية، مثل:

- شرقًا: أولاد خليف، الصحارى الشراقة، القنادزة، أولاد عزيز، أولاد بوعافية، الشاوية، الكعابرة وغيرهم.
- غربًا: الأحرار الغرابة وأولاد زيان الغرابة والدحالسة.

في هذه الحالة، تعذّر على المحافظ تكوين وحدة ترابية مستقلة على شكل دوّار واحد موحد (Un Seul Douar)، بسبب تداخل الحقوق القبلية وصعوبة التمييز بين أملاك الأفراد والقبائل داخل المجال المشترك.

ومع حلول سنة 1870، ونتيجة لتغيّر النظام الإداري في الجزائر بعد انهيار النظام المدني المؤقت، توقّف العمل بالقرار المشيخي، ما تطلّب إصدار قانون جديد لتنظيم العقار، فصدر حينها قانون فارني بتاريخ 26 جويلية 1873، الذي جاء ليُكمّل مسار تحويل الأراضي الجماعية إلى ملكيات فردية وفق أسس قانونية جديدة تتماشى مع التوجهات الاستيطانية الأكثر صرامة في المرحلة اللاحقة[1].

2-التحول من نظام الملكية الجماعية إلى الفردية

جاء القرار المشيخي لسنة 1863 ليؤسس تدريجيًا لنظام الملكية الفردية، رغم أن هذا التوجه كان محل تحفظ من قبل السلطة العسكرية الفرنسية التي كانت تفضل الإبقاء على نظام الملكية الجماعية لضمان السيطرة على القبائل. غير أن بعض المحاولات التجريبية في هذا الاتجاه ظهرت في مناطق محدودة، مثل ضواحي القل سنة 1870، إلا أن أول تطبيق فعلي واسع النطاق تم في دوار تيلموني قرب سيدي بلعباس، حيث نُفّذ مرسوم 30 أوت 1870 على مساحة 7355هكتارًا من أراضي "السبيقة"، ما سمح بإرساء الملكية الفردية بشكل رسمي[2].

[1] – عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1873 ، المرجع السابق ، ص 148

[2] – صالح حمير ، المرجع السابق ، ص 125 – 126 .

وقد ترتب عن هذا التحول نتائج مباشرة وعميقة، لعل أبرزها:

- بيع ممتلكات الأهالي وتحويلها إلى مستوطنات استعمارية جديدة، ما أدى إلى نزاعات عقارية حادة[1].
- توسيع مجال أملاك الدولة على حساب أراضي القبائل[2]، من خلال تصنيف العديد من الأراضي الجماعية (العرش) ضمن الممتلكات العمومية وعرضها للبيع.
- استفاد الأوروبيون من هذه العمليات بحصولهم على ما يزيد عن 11,500هكتار، إلى جانب نزع مساحات شاسعة بذريعة المنفعة العامة لإنشاء مشاريع بنية تحتية، كالطرق والسكك الحديدية.
- أصبحت الغابات والأراضي الخصبة من نصيب الاستعمار[3]، بينما أُقصي الجزائريون نحو الأراضي الهامشية قليلة الموارد.

وقد عبّر الكونت "دو كازابيانكا (De Casabianca) "صراحة عن هذه السياسة بقوله: "إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعد أن تقرر استملاك الأراضي التي كانت للعرب... [4]فالدولة قادرة على أن تستملك ما تراه ضروريًا من أراضي العرب، وهذا ما يطلبه المعمرون بإلحاح".

ما يميّز الأراضي المستولى عليها أنها كانت من أخصب الأراضي الزراعية، غنية بالغابات والثروات الحيوانية، في حين أن الأراضي التي أبقيت للجزائريين كانت في الغالب قاحلة، أو قليلة الموارد المائية، وتقع في مناطق حدودية أو شبه صحراوية، مما زاد من عزلة الأهالي وعمّق معاناتهم[5].

---

[1] – جيلالي صاري ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 – 1962 م ، تر : قندوز عباد فورية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الجزائر ، 2010 ، ص 43 .

[2] – محمد الأمين بن يوسف ، ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر 1830 – 1870 م ، رسالة ماجستر ، اشراف الدكتور موفقس محمد ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2013 – 2014 ، ص 115 .

[3] – جيلالي صاري ، المرجع السابق، ص 125 – 126 .

[4] – مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع ، تر : حنفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 م ، ص 15

[5]- QUINMANT , JULES : DU PEUPLEMENT ET DE LA VRAIE COLONISATION DE l'ALGéRIE , IMPRIMERIE L ARNOLET , RUE DU PALAIST , CONSTANTINE , 1871 , P09.

وقد شملت المصادرة آلاف الهكتارات في المقاطعات الثلاث)الجزائر، وهران، قسنطينة). فعلى سبيل المثال:

- في مقاطعة الجزائر، تم تحديد أراضي 96قبيلة، نجم عنه فقدان 170,900هكتار، وأصبح متوسط ملكية الأسرة الجزائرية لا يتعدى 5إلى 6 هكتارات، وهي مساحة غير كافية لتأمين حاجياتها الأساسية.
- في إقليم وهران، تقلصت مساحة أراضي قبيلة بني عامر من 120,000 هكتار إلى 60,000 فقط لإنشاء مراكز استيطانية.
- أما في قسنطينة، فقد تم تحويل نحو 70.8%من الأراضي المحصورة لصالح المستوطنين[1].

ورغم هذه التحولات، يرى بعض الملاحظين الفرنسيين أن قانون السيناتوس كونسيلت لم يُرضِ طموحات المعمّرين، باعتبار أنه لم يُفضِ بشكل مباشر وفوري إلى تملكهم أراضي الأهالي. بل اعتبروه خطوة بطيئة، وميله إلى حماية الملكية الأهلية جعله "أكثر عروبة من العرب"، لأنه اشترط لاكتساب الملكية الفردية توثيقها قانونيًا من خلال عقود رسمية، ما جعل أغلب أراضي الأهالي غير قابلة للبيع أو التداول العقاري.

وقد أدّى ذلك، حسب زعمهم، إلى شلّ حركة الاستيطان مؤقتًا، قبل أن يُستأنف لاحقًا بزخم أكبر مع صدور قوانين أخرى أكثر جرأة، كقانون فارني 1873[2]

3-إعادة تشكيل المجال الريفي (الخرائط، التوزيع الجديد للأراضي)

رغم المعارضة القوية التي أبداها المستوطنون، أكد القانون الصادر في 22 أفريل 1863 على حق القبائل الجزائرية في امتلاك الأراضي التي كانت بحوزتها واستغلالها، وُكّلت الإدارة الفرنسية بموجب هذا النص بتنفيذ عملية مسح شامل للأراضي التي تستقر بها كل قبيلة، تمهيدًا لتوزيعها على الدواوير المنضوية ضمن كل قبيلة، على أن تتبع ذلك خطوة تحديد الملكية الفردية داخل كل دوار.

[1] - صالح حمير، المرجع السابق ، ص 132 – 134 .
[2] - نفسه ، ص 133 .

هذا الإجراء – وإن بدا في ظاهره تقنينًا للملكية الأهلية – شكّل في العمق مدخلًا لاختراق نظام الملكية الجماعية، مما أتاح للمستعمرين لأول مرة شراء الأراضي بشكل قانوني، بعد أن كانت محمية بنظام المشاعة. وقد أدى ذلك إلى خلخلة البنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية للقبائل الجزائرية، التي كانت تقوم على نظام قبلي متماسك، أساسه التضامن والتعاون والتحالفات القبلية.

لقد ساهم هذا النظام الجديد في تفكيك المجتمع الريفي الجزائري، وتحطيم مقوماته الإنسانية، وفي مقدمتها وحدة الجماعة وتماسكها، كما أدى إلى إضعاف سلطة الزعامات القبلية، وهو ما انعكس سلبًا على قدرة القبائل على التنظيم والمقاومة. ويبدو أن هذا التفكيك لم يكن عرضيًا، بل جزءًا من استراتيجية استعمارية مدروسة تهدف إلى تقويض البنى التقليدية التي تستند إليها المجتمعات الريفية.

وقد عبّر نابليون الثالث عن هذه السياسة بوضوح في رسالة إلى ماكماهون بتاريخ 20جوان 1865، قال فيها:

"ينقسم السكان العرب إلى قبائل، على رأسها عائلات ذات نفوذ، لكننا أفلسناها وجردناها من اعتبارها، كما حاولنا تفكيك القبائل، والإخلال بالقضاء الإسلامي، دون أن نوفر لهذا الشعب بدائل مناسبة... لقد أصابت مؤسساته التقليدية هزّة عنيفة، ولم ينجُ منها إلا الجهل والتعصب الديني".

وقد عكس هذا التصريح فهمًا استعماريًا عميقًا لمكامن قوة المجتمع المحلي، وسعيًا متواصلاً لتحطيمها عبر أدوات قانونية وإدارية، في مقدمتها القرار المشيخي.

رغم هذه الإجراءات، ظل التوتر قائمًا بين مختلف الأطراف الاستعمارية (المدنيين والعسكريين والمستوطنين)، ما دفع نابليون الثالث خلال زيارته للجزائر في 3مارس 1865 إلى التأكيد على الطابع المزدوج للجزائر باعتبارها:

"مملكة عربية، وفي ذات الوقت مستوطنة أوروبية ومعسكرًا فرنسيًا".

وقد عبّر في رسالة أخرى موجهة إلى ماكماهون في نفس التاريخ عن ضرورة مراعاة هذه التعددية الثلاثية، داعيًا إلى تهدئة السكان العرب عبر تحقيق العدالة وتوفير التعليم وتنمية القيم الأخلاقية لديهم.

ويبدو أن فكرة "المملكة العربية في الجزائر" لم تكن وليدة سنة 1865، بل ترجع إلى سنة

1863،[1] كما يتضح من رسالة سابقة وجّهها نابليون الثالث إلى الماريشال دوق مالاكوف في 6فيفري 1863، جاء فيها:

"إن الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التقليدي، بل مملكة عربية، وأهلها متساوون مع الفرنسيين تحت ظل دولتنا، لأنني إمبراطور العرب كما أنا إمبراطور الفرنسيين".

وقد تأثر نابليون الثالث في هذا الطرح ببعض المنظرين الفرنسيين، مثل إسماعيل أوربان (Urbain)، المتخصص في شؤون العرب ونظمهم الاجتماعية. غير أن هذه الفكرة واجهت رفضًا قاطعًا من قبل المستوطنين والتيار العسكري، وعلى رأسهم ماكماهون ودوق دومال، الذين رأوا فيها خطرًا على مشروع الاستيطان، وعملوا على إفشالها، وهو ما تحقق لهم لاحقًا.

ولعل أبرز ترجمة عملية لهذا التوجّه كانت محاولة تقنين عملية التملك في الجزائر، من خلال اشتراط أن يكون لكل مستوطن مبلغ مالي محدد يخول له شراء واستغلال الأرض. وقد هدفت هذه السياسة إلى جذب المستثمرين الحقيقيين وتقليص أعداد الفقراء الوافدين، الذين كانوا يشكلون عبئًا ماليًا واجتماعيًا على السلطات الاستعمارية.

غير أن هذه الترتيبات أثارت نقاشًا سياسيًا واسعًا في الأوساط الفرنسية، حيث انقسمت الآراء بين مؤيد لسياسة نابليون الثالث باعتبارها عقلانية ومنظمة، وبين من يرى ضرورة تمليك الأراضي للمستوطنين مجانًا لتشجيع التوسع الاستيطاني بوتيرة أسرع [2].

[1] - أرزقي شويتام ، سياسة الاستطان الفرنسي في الجزائر 1830 – 1914 م ، مجلة التاريخ المتوسطي ، المجلد 02 ، العدد 02 ، ديسمبر 2020 م ، ص 202 .

[2] – أرزقي شويتام ، المرجع السابق، ص203.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للقرار المشيخي لسنة 1863

أحدث القرار المشيخي لسنة 1863 تحولات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، تجاوزت مجرد إعادة تنظيم الملكية العقارية، لتشمل أنماط الحياة، والعلاقات الاقتصادية التقليدية.[1]

1. تدهور وضعية الفلاحين الجزائريين

بعد تطبيق القرار المشيخي لسنة 1863، وجد عدد كبير من الفلاحين الجزائريين أنفسهم مجردين من أراضيهم، بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة للتسجيل العقاري، أو نتيجة تصنيف أراضيهم ضمن الأملاك الجماعية غير القابلة للتملك الفردي،[2] أدى هذا الوضع إلى استغلاله من طرف الإدارة الاستعمارية التي استخدمت حججًا قانونية لتبرير مصادرة مساحات واسعة من أراضي العروش. ومن بين الأمثلة البارزة، مصادرة أراضي قبيلة "أولاد نائل" جنوب الجزائر بحجة أنها أراضٍ غير مستغلة، وتحويلها إلى مستوطنات فرنسية نموذجية مثل مستوطنة "بوسعادة الجديدة" عام 1875، حيث أُسكنت عائلات فرنسية على حساب السكان الأصليين.[3]

وفي منطقة متيجة، وهي من أغنى السهول الزراعية، فقد فلاحو قبائل بني مسوس، بني مراد،والحراش مساحات شاسعة من الأراضي التي انتُزعت منهم تدريجيًا وتم توزيعها على مستوطنين فرنسيين كمكافآت عسكرية أو عبر المزادات العقارية التي نظمتها إدارة الاحتلال،[4]وقد اضطر هؤلاء الفلاحون إلى النزوح نحو المدن مثل الجزائر العاصمة والبليدة، حيث تشكلت تجمعات شبه حضرية من السكان الفقراء الذين كانوا يعملون في مزارع المعمرين كأجراء موسميين أو دائمين، مقابل أجور زهيدة .

---

[1] – عبد الحميد بن علي، تاريخ الجزائر الحديث: الاستعمار والهوية، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 112-115

[2] – يوسف شايب، "القرار المشيخي وأثره على الفلاح الجزائري"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 3، 2010، ص. 45

[3] – أحمد بن يوسف، المستعمرات الفرنسية في الجزائر: تحليل اقتصادي واجتماعي، مطبعة النهضة، الجزائر، 1998، ص. 87-90.

[4] – عمار دحماني، "تاريخ الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر تاريخ الجزائر، 2015، ص. 22-26

وتشير بعض التقارير الاستعمارية نفسها إلى هذه الظاهرة، إذ أفاد تقرير عام 1884 بأن "ما يزيد عن 60% من الفلاحين الجزائريين في منطقة سطيف باتوا لا يملكون أرضًا، ويعيشون على هامش المستوطنات الأوروبية كعمّال زراعيين بدون استقرار". هذا الوضع أفرز طبقة من الفلاحين الفاقدين لوسائل الإنتاج، ما ساهم في خلق اختلالات اجتماعية جديدة، وتهميش اقتصادي واسع في الريف الجزائري.[1]

2. تعزيز التمركز الاستيطاني الأوروبي

كان القرار المشيخي لسنة 1863 أحد الأدوات القانونية والسياسية التي سهلت عملية التمركز الاستيطاني الأوروبي في الجزائر، وهو التمركز الذي لم يكن مجرد صدفة تاريخية بل جزءًا من مشروع استيطاني شامل خططت له الإدارة الفرنسية بإحكام[2]. فمن خلال إعادة تنظيم الملكية العقارية، وفصل أراضي القبائل عن بعضها البعض، ثم إخضاعها لمسح إداري دقيق، أُتيح للإدارة الاستعمارية أن تحدد أراضي "فائضة" أو "غير مستغلة" لتمنحها لاحقًا للمهاجرين الأوروبيين.

اتسمت سياسة الاستيطان في الجزائر، خصوصًا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بالكثافة والديمومة. فقد تأسست عشرات القرى والمراكز الاستيطانية في المناطق الخصبة مثل سهول متيجة، ووادي الشلف، ووادي مزاب، وكانت هذه المراكز تُبنى بمخططات حضرية فرنسية، ويُزوَّد المستوطنون بالمعدات والبذور، بل أحيانًا بالحماية العسكرية، لضمان نجاح مشروعهم الزراعي[3] لقد رافق ذلك نهب منظَّم لأراضي الجزائريين، عبر ما يسمى بـ"نزع الملكية للمنفعة العامة"، أو عبر المزادات القسرية بسبب العجز عن دفع الضرائب العقارية الجديدة المفروضة بموجب التشريعات الفرنسية[4]في الواقع، تحوّلت بعض القبائل الكبرى إلى مجرّد تجمّعات مشتتة حول مستعمرات جديدة، مثلما حدث

[1] – عبد القادر مسعود، الريف الجزائري بين الاستعمار والمقاومة، دار الحكمة، الجزائر، 2002، ص. 140-145.

[2] – خالد بوزيد، "الأدوات القانونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر"، مجلة القانون والمجتمع، 2011، ص. 78-80

[3] – أحمد عبد الرحمن، الاستيطان الأوروبي في الجزائر: الواقع والتحديات، مطبعة الفجر، الجزائر، 2009، ص. 52-57

[4] – يوسف بلقاسم، "نزع الملكية والاستيطان الفرنسي في الجزائر"، مجلة الدراسات الاستعمارية، 2012، ص. 99-101.

لقبائل زعطوط وبني مسعود في منطقة المدية، التي جُرّدت من أراضيها لفائدة مستوطني سانت أوغستان وسان كلو[1] وقد أُجبر عدد من السكان على التحول إلى عمال مأجورين في أراضي كانت تعود إليهم قبل سنوات قليلة، في مفارقة تعكس عمق التحول الاجتماعي الذي أحدثه القرار المشيخي[2]

علاوة على ذلك، تم تشجيع قدوم مهاجرين من بلدان أوروبية أخرى مثل مالطا، وإيطاليا، وإسبانيا، إلى جانب الفرنسيين، لتكثيف الحضور الأوروبي في الجزائر وتغيير التركيبة السكانية تدريجيًا.[3] هذه السياسات أدت إلى خلق "جغرافيا استعمارية" جديدة، طُمست فيها أسماء القرى والأراضي الأصلية، واستُبدلت بتسميات فرنسية، بينما سُجن التاريخ الزراعي المحلي في ذاكرة مُهمّشة، ضمن خطاب استعماري يروّج للتقدم والتنمية.[4]

3. تراجع الاقتصاد الزراعي التقليدي

أدى القرار المشيخي لسنة 1863 إلى تقويض مرتكزات الاقتصاد الزراعي التقليدي في الجزائر، وذلك من خلال ضرب الأسس التي كانت تقوم عليها الزراعة المحلية، سواء من حيث أنماط الإنتاج، أو أساليب استغلال الأرض، أو علاقات العمل داخل المجتمع الريفي.[5]فبعد أن جُرّدت القبائل من أراضيها الجماعية أو فُرض عليها تحويل هذه الأراضي إلى ملكيات فردية مسجّلة، أصبحت مهددة إما بالمصادرة المباشرة أو بالبيع القسري نتيجة العجز عن دفع الضرائب الجديدة التي أقرها النظام الاستعماري[6]،وقد استغل المعمّرون الأوروبيون هذه الوضعية للسيطرة على الأراضي الخصبة، خصوصًا

[1] – نفس المرجع السابق.

[2] – أحمد بن يوسف، مرجع سابق، ص. 95-97.

[3] – محمد شكري، "تشكيل النسيج السكاني في الجزائر تحت الاحتلال"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013، ص. 60-65.

[4] – عبد الحميد بن علي، مرجع سابق، ص. 120-125

[5] – عبد القادر مسعود، مرجع سابق، ص. 150-155.

[6] – يوسف شايب، مرجع سابق، ص. 50-52.

تلك التي كانت تُنتج الحبوب، العمود الفقري للاقتصاد الزراعي المحلي[1] لكن المفارقة أن الأوروبيين لم يحافظوا على نفس أنماط الزراعة، بل قاموا بتحويل مساحات شاسعة من الأراضي إلى مزارع للكروم، موجّهة لإنتاج النبيذ الذي كان يلقى رواجًا في الأسواق الأوروبية [2].ونتيجة لذلك، تراجعت المساحات المخصّصة للحبوب، مما جعل الجزائر – التي كانت قبل الاحتلال مصدّرًا للحبوب – تعتمد على استيرادها لتغطية حاجاتها الداخلية، لا سيما مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.[3]

مثال واضح على هذا التحول هو انتشار زراعة الكروم في المناطق الوسطى والغربية مثل منطقة سيدي بلعباس ومستغانم، حيث شجّعت الحكومة الفرنسية المستوطنين على الاستثمار في هذه الزراعة بمنحهم امتيازات ضريبية وقروضًا زراعية، في حين حُرم الفلاح الجزائري من الاستفادة من أي دعم، بل كان غالبًا يُستغل كعامل موسمي بأجر زهيد،[4] وقد بلغ إنتاج النبيذ في الجزائر في سنوات معينة أكثر من مليون هكتوليتر سنويًا، في مقابل تدهور إنتاج الحبوب إلى مستويات غير مسبوقة[5].

علاوة على ذلك، أدى هذا التغيير البنيوي إلى ظهور فجوة كبيرة بين الزراعة الاستيطانية الحديثة – المدعومة بالتقنيات والرساميل – والزراعة المحلية التقليدية التي ظلت تعتمد على وسائل بدائية. الأمر الذي وسّع الفوارق الطبقية، وعمّق الفجوة الاقتصادية بين المستوطنين والسكان الأصليين، وأسهم في تهميش الفلاح الجزائري من الدورة الاقتصادية الحديثة.[6]

4. تفكك البنية القبلية وظهور فوارق طبقية جديدة

مثّل القرار المشيخي لسنة 1863 أداة استراتيجية لتفكيك البنية القبلية التقليدية في الجزائر، من خلال تحويل نمط الملكية الجماعية الذي كان يُشكل ركيزة أساسية للتنظيم الاجتماعي والسياسي

[1] – أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص. 60-62

[2] – خالد بوزيد، مرجع سابق، ص. 85-87

[3] – عبد الحميد بن علي، مرجع سابق، ص. 130-133.

[4] – عمار دحماني، مرجع سابق، ص. 30-32

[5] – يوسف بلقاسم، مرجع سابق، ص. 105-107.

[6] – عبد القادر مسعود، مرجع سابق، ص. 160-165.

داخل المجتمع القبلي، إلى ملكيات فردية خاضعة لقوانين الإدارة الفرنسية [1].فعلى عكس ما روّجت له السلطات الاستعمارية من أهداف "تنموية" ظاهرة، مثل ترسيم الأملاك وتحديث الزراعة، فإن البعد الخفي والأعمق لهذا القرار كان سياسيًا وأمنيًا بالأساس، يستهدف ضرب روابط التضامن القبلي وإضعاف سلطات الزعماء التقليديين، الذين كانت فرنسا تعتبرهم حلفاء محتملين لأي انتفاضة أو حركة مقاومة [2].

أدى تحويل الأراضي من صيغة "العرش" إلى الملكيات الفردية إلى شرذمة القبائل، إذ أُجبر كل فرد أو أسرة على تسجيل قطعة أرض باسمه الخاص، ما خلق واقعًا جديدًا يقوم على الملكية الخاصة والمنافسة الفردية، بدلًا من التوزيع الجماعي والتكافل الاجتماعي الذي كان سائدًا [3].هذا التحوّل لم يكن إداريًا فقط، بل أحدث تصدعات عميقة في الهيكل الاجتماعي، حيث انبثقت فئة صغيرة من الملاّك الجدد القادرين على التكيّف مع النظام الجديد (مثل القواد أو بعض الزعماء الموالين)، مقابل غالبية عظمى من الفلاحين والعوام الذين وجدوا أنفسهم محرومين من الأرض، أو عاجزين عن الحفاظ عليها بسبب الضرائب أو عمليات الاحتيال العقاري التي مورست ضدهم [4].

كما أن النظام الجديد نزع من القبيلة سلطتها القضائية التقليدية، إذ لم يعد بإمكانها حلّ النزاعات العقارية أو تنظيم استغلال الموارد كما في السابق، حيث أصبحت هذه المهام من اختصاص الإدارة الفرنسية والمحاكم العقارية [5].يقول الضابط الفرنسي "بيرك" إن القرار المشيخي "عمل على تهديم التنظيم العتيق للقبيلة، لأن لهذه الأخيرة قوانينها وتقاليدها ومراعيها ومجالها المغلق، وتم تفكيك كل هذا تدريجيًا تحت غطاء القانون والإصلاح.

---

[1] – أحمد بن يوسف، مرجع سابق، ص. 100-102

[2] – يوسف شايب، مرجع سابق، ص. 55-57.

[3] – عبد الحميد بن علي، مرجع سابق، ص. 140-145

[4] – خالد بوزيد، مرجع سابق، ص. 90-92.

[5] – أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص. 65-67

وأمام هذا التفكك، بدأت تظهر فوارق طبقية جديدة لم تكن مألوفة في المجتمع القبلي، حيث ظهر "ملاك كبار" من بين بعض المتعاونين مع الاحتلال، و"معدمون" من الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم واضطروا إلى العمل بالأجرة أو الهجرة [1].ومع الوقت، ترسّخت هذه الفوارق لتُشكّل نظامًا شبه إقطاعي في الريف الجزائري، مع سيطرة المستوطنين والموالين على الأرض والسلطة الاقتصادية، وتهميش السكان الأصليين سياسيًا واجتماعيًا[2]

5. ردود الفعل المحلية وتأثير القرار المشيخي على النسيج الاجتماعي

لم يمر القرار المشيخي دون أن يثير ردود فعل متباينة داخل المجتمع الجزائري. فقد قابلت أغلب القبائل والفلاحين الجزائريين هذا القرار بمقاومة وصراع، سواء كان ذلك من خلال الاحتجاجات، أو رفض التسجيل الإجباري للأراضي، أو حتى في حالات تمرد مسلح ضد الإدارة الفرنسية [3].كان الرفض ينبع من إدراك واضح لطبيعة القرار الذي لم يكن إصلاحًا مجردًا بل سياسة استعمارية تهدف إلى تقويض التقاليد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري[4]

على المستوى الشعبي، أدّت مصادرة الأراضي وتحويل الملكيات إلى فردية إلى تفكك الأسر الزراعية التقليدية وتفاقم الفقر، مما دفع أعدادًا كبيرة إلى الهجرة القسرية من الريف نحو المدن أو المناطق الأكثر هشاشة، بحثًا عن وسائل عيش بديلة[5] كما أن التغييرات في النظام العقاري أثرت على العلاقات الاجتماعية القديمة، وأضعفت دور القادة التقليديين الذين كانوا يمثلون الضامن الأساسي للتماسك القبلي، ما خلق فراغًا سياسيًا وأمنيًا ساهم لاحقًا في تصاعد الاحتجاجات والمقاومات الوطنية ضد الاحتلال.[6]

---

[1] – يوسف بلقاسم، مرجع سابق، ص. 110-113.

[2] – عبد القادر مسعود، مرجع سابق، ص. 170-175.

[3] – محمد شكري، مرجع سابق، ص. 70-75.

[4] – عمار دحماني، مرجع سابق، ص. 35-37

[5] – عبد الحميد بن علي، مرجع سابق، ص. 150-155.

[6] – يوسف شايب، مرجع سابق، ص. 60-62.

ومن جانب آخر، تعاملت الإدارة الفرنسية مع هذه المقاومة بالقوة، حيث مارست سياسات قمعية لترهيب السكان، مما أدى إلى تصعيد حالة الاحتقان. كان القرار المشيخي، بهذا المعنى، نقطة تحوّل في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر، إذ لم يكن فقط أداة لتنظيم الملكية العقارية، بل محورًا سياسيًا واجتماعيًا أرسى قواعد الاستعمار الجديد المبني على الهيمنة القانونية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

[1] – أحمد بن يوسف، مرجع سابق، ص. 110

الخاتمة

خاتمة

وختامًا لهذا البحث المتواضع، الذي تناول جغرافية الأراضي الزراعية في الجزائر من خلال القرار المشيخي لسنة 1863، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي توضح الأبعاد العميقة لهذا القرار وانعكاساته الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، نوردها على النحو الآتي:

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، اعتمدت الإدارة الاستعمارية على جملة من المراسيم والقوانين الهادفة إلى مصادرة الأراضي من مالكيها الأصليين، وكان من أبرزها القرار الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1863، المعروف بالقرار المشيخي، الذي مثّل نقلة نوعية في آليات نزع الملكية وتكريس الاستيطان الأوروبي.

في سياق حكم الإمبراطور نابليون الثالث، جاء القرار المشيخي كأداة استعمارية تهدف إلى توسيع رقعة الأراضي المستعمَرة، وتعزيز سياسة "الفرنسة" الثقافية والاقتصادية للمجال الزراعي، وهو ما أدى إلى تدهور أوضاع الفلاحين الجزائريين الذين كانوا يشكّلون العمود الفقري للمجتمع الريفي.

شكّلت القبيلة النواة الأساسية للتنظيم الاجتماعي في الجزائر، غير أن القرار المشيخي ساهم في تفكيك هذا البناء التقليدي، عبر تحويل نمط الملكية الجماعية إلى ملكيات فردية، مما أدى إلى إضعاف التضامن القبلي، وخلق فراغ اجتماعي وسياسي استُغِلّ لتكريس الهيمنة الاستعمارية.

على المستوى الجغرافي، أعاد القرار المشيخي تشكيل الخريطة العقارية للأراضي الزراعية الجزائرية، حيث خضعت لعمليات مسح وتنظيم وإعادة توزيع، استفاد منها أساسًا المستوطنون الأوروبيون، مقابل تهميش الأغلبية الجزائرية.

ورغم الطابع الظاهري الذي يقدّم القرار كمشروع تنظيمي لتحديث الزراعة، إلا أن أهدافه الباطنية كانت سياسية وأمنية بالأساس، تتمثل في تفكيك البنية القبلية، وتجريد القبائل من أدوات تماسكها وقيادتها، تمهيدًا لإحلال الإدارة الاستعمارية محلها كمرجعية وحيدة.

لقد أدّى القرار إلى دمج الاقتصاد الزراعي الجزائري في المنظومة الاقتصادية الفرنسية، وجعله تابعًا لها، من خلال توجيه الإنتاج نحو حاجات السوق الفرنسية، مع استبعاد الفلاح الجزائري من دائرة الاستفادة أو التطوير بالمقارنة مع القوانين السابقة، شكّل القرار المشيخي تحوّلًا نوعيًّا، إذ مكّن

المستوطنين الأوروبيين من توسيع نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الاستحواذ على المزيد من الأراضي، وتثبيت سيطرتهم القانونية والإدارية على المجال الريفي الجزائري.

وعليه، يمكن اعتبار القرار المشيخي لسنة 1863 من أبرز الأدوات التي رسّخت الاستعمار العقاري في الجزائر، وأسهمت في إعادة صياغة التوازنات الجغرافية والاجتماعية بما يخدم المشروع الاستيطاني الفرنسي، وهو ما يجعل دراسته ضرورية لفهم التحولات البنيوية التي شهدها الريف الجزائري في القرن التاسع عشر، والتي لا تزال آثارها ممتدة في الحاضر.

الملاحق

الملحق 01: نابليون بونابرت

الملحق 02 : رسالة نابوليون بونابارت إلى الحاكم العام للجزائر

جزائر الجزائريين

نصـــــوص

رسالة نابليون الثالث إلى مالك ماهون الحاكم العام

بعد زيارة مدة خمس أسابيع في الجزائر (3 مايو إلى 7 جوان 1865)، عبّر نابليون الثالث في مذكرة من 88 صفحة عن نواياه فيما يخص الجزائر. في رسالته إلى مالك ماهون :

- ذكّر : "أن هذا البلد هو في نفس الوقت مملكة عربية ومستعمرة أوربية ومعسكر فرنسي. فأساسي أن تعتبر الجزائر من خلال هذه المظاهر الثلاثة/ من الناحية الأهلية والاستعمارية والعسكرية".

- لقد نقد بقساوة التجاوزات الاستعمارية ومن بينها مصادرة الأراضي، وتفكيك القبائل واستعمال الضرائب العربية لصالح الأوربيين والمضاربات التي تعرضت لها الملكية الفردية للأهالي والتجاوزات الإدارية في العقارات والغابات.

- ورأى أنه يجب تجميع كل مجهودات الاستعمار حول عواصم المناطق الثلاثة ومحاولة إرجاع، كل الذين ابتعدوا عن هذه المناطق، إليها بكل الوسائل لحماية القبائل من التسرب الأوربي.

الملحق (03) مثال لأحد خرائط القرار المشيخي

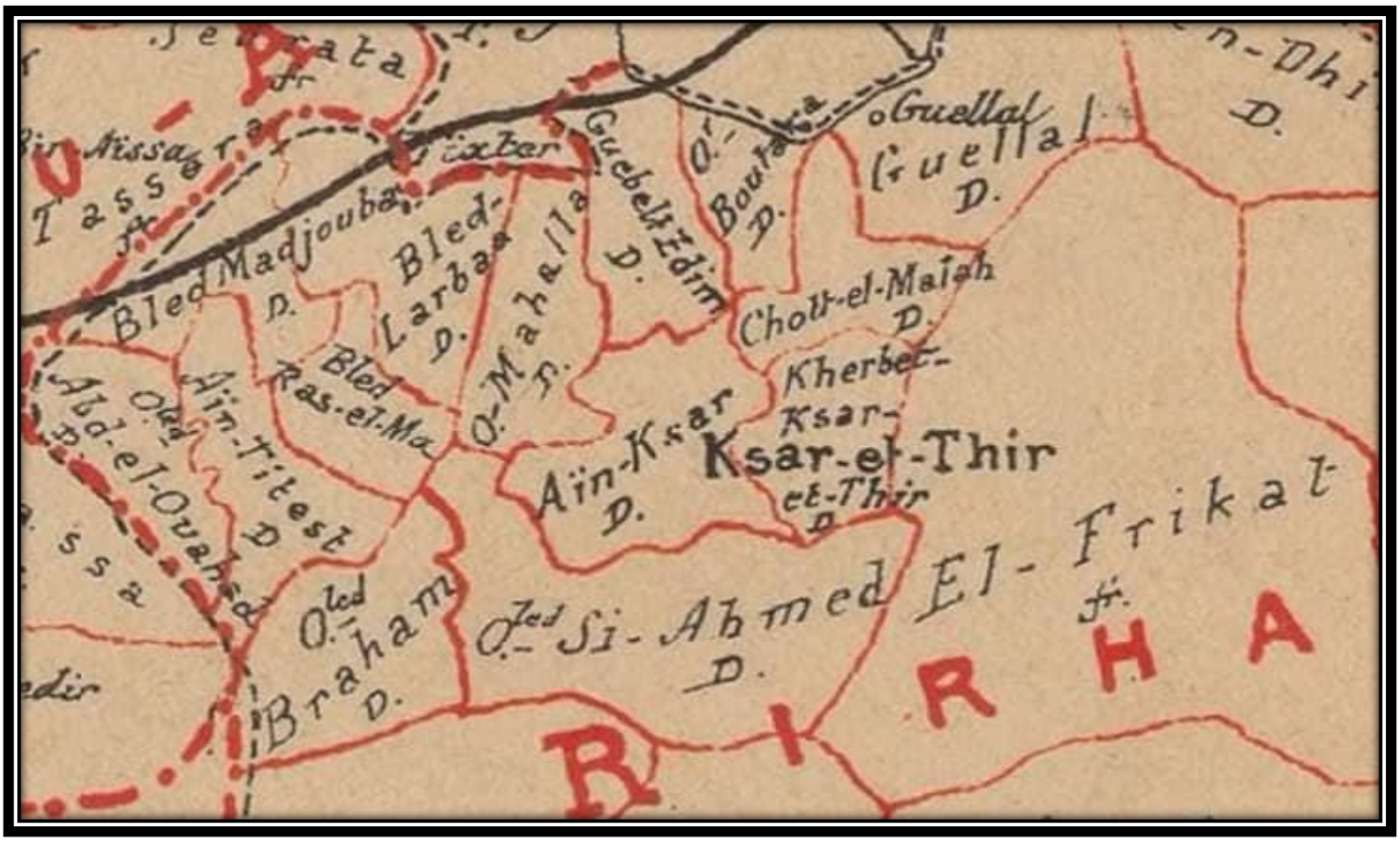

الملحق (04) : نصوص القرار المشيخي لسنة 1863

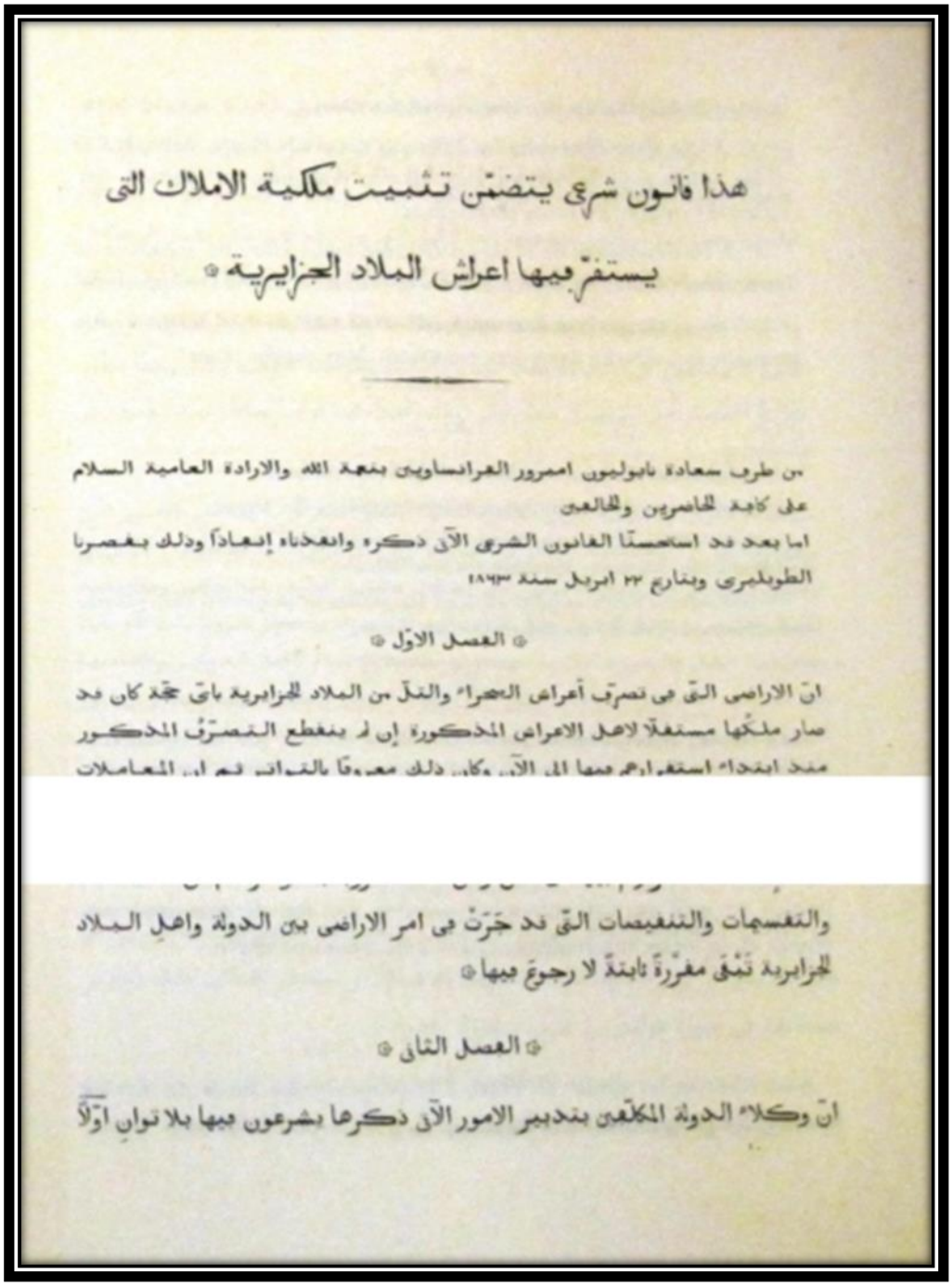

هذا قانون شرعي يتضمّن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقرّ فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والغايبين
اما بعد فد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إسعاداً وذلك بقصرنا
الطويلمري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية باقي محمّد كان قد
صار ملكًا مستقلًا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور
منذ ابتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفًا بالقرائن فمع ان المعاملات

والتقسيمات والتفويضات التي قد جرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد
الجزايرية تبقى مقرّرة ثابتةً لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

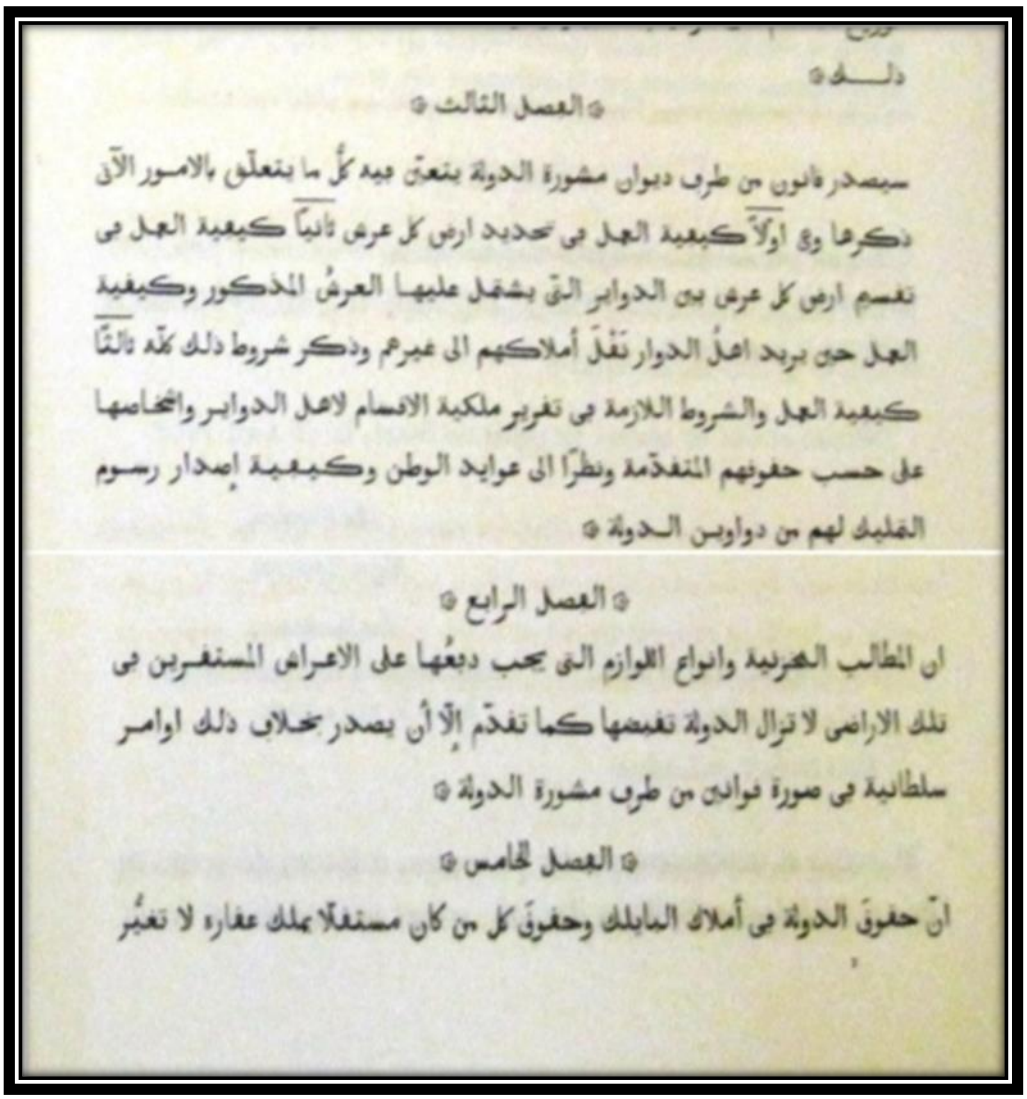

ذلك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعلق فيه كل ما يتعلق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشتمل عليها العرش المذكور وكيفية العمل حين يريد اهل الدوار نقل أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كله ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر وانحاصها على حسب حقوقهم المتقدمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

ان المطالب العشرية وانواع اللوازم التي يجب دفعها على الاعراش المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدم إلا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوق الدولة في أملاك المالك وحقوق كل من كان مستقلاً بملك عقاره لا تغيّر

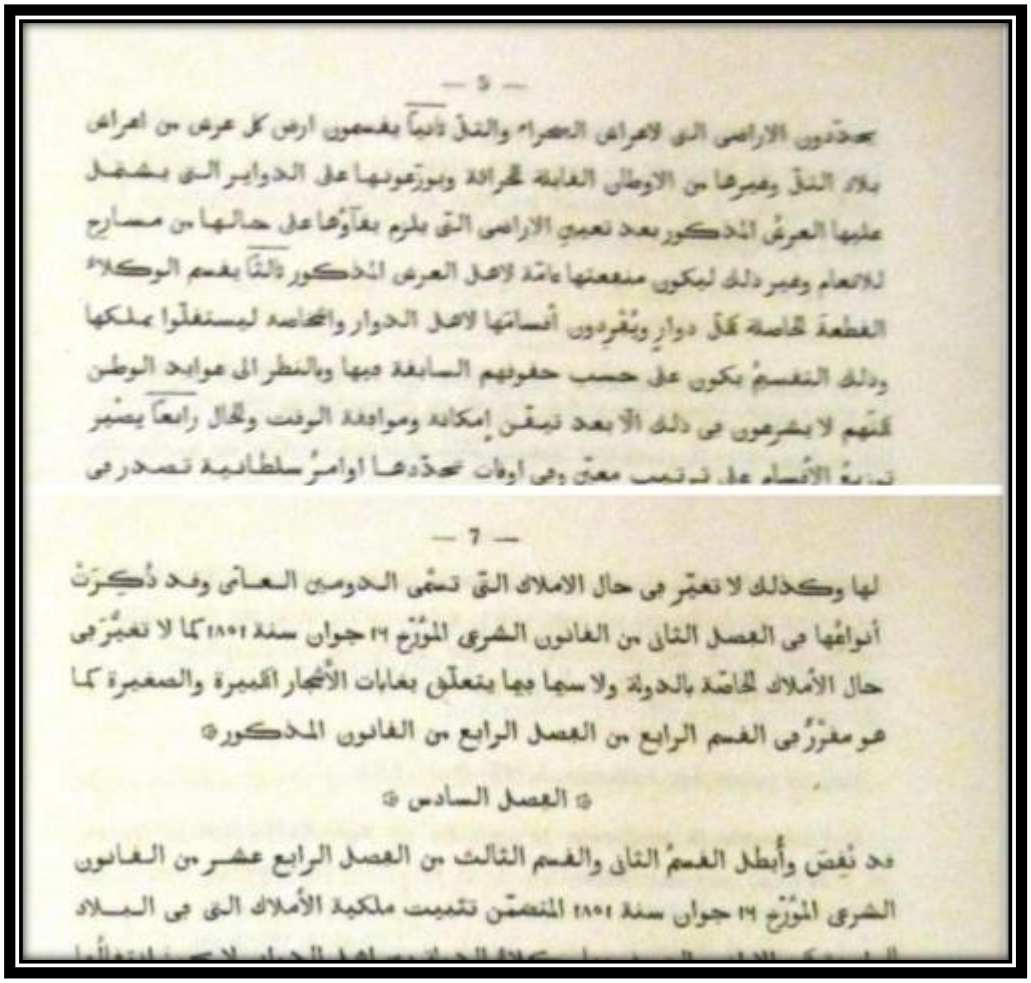

— 5 —

يحدّدون الاراضي التي لاعراش العصراء والنذل دائماً يقسمون ارض كل عرش من اعراش بلاد النذل وغيرها من الاوطان الغابلة للحراثة ويوزّعونها على الدوابر التي يشتغل عليها العرش المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوارٍ ويُفرِدون أقسامها لاهل الدوار والخاصه ليستغلّوا ملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها والنظر الى عوايد الوطن لكنّهم لا يشرعون في ذلك الا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت ولحال رابعاً يصير

— 7 —

لها وكذلك لا تغيّر في حال الاملاك التي تسمّى الدومين العاتي وقد ذُكِرَتْ أنواعُها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرّخ ١٦ جوان سنة ١٨٥١ كما لا تغيّرُ في حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطِلَ القسمُ الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعي المؤرّخ ١٦ جوان سنة ١٨٥١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد

الملحق (05): مساحة الأراضي المزروعة من طرف المعمرين سنة 1863 نتيجة للقرار المشيخي

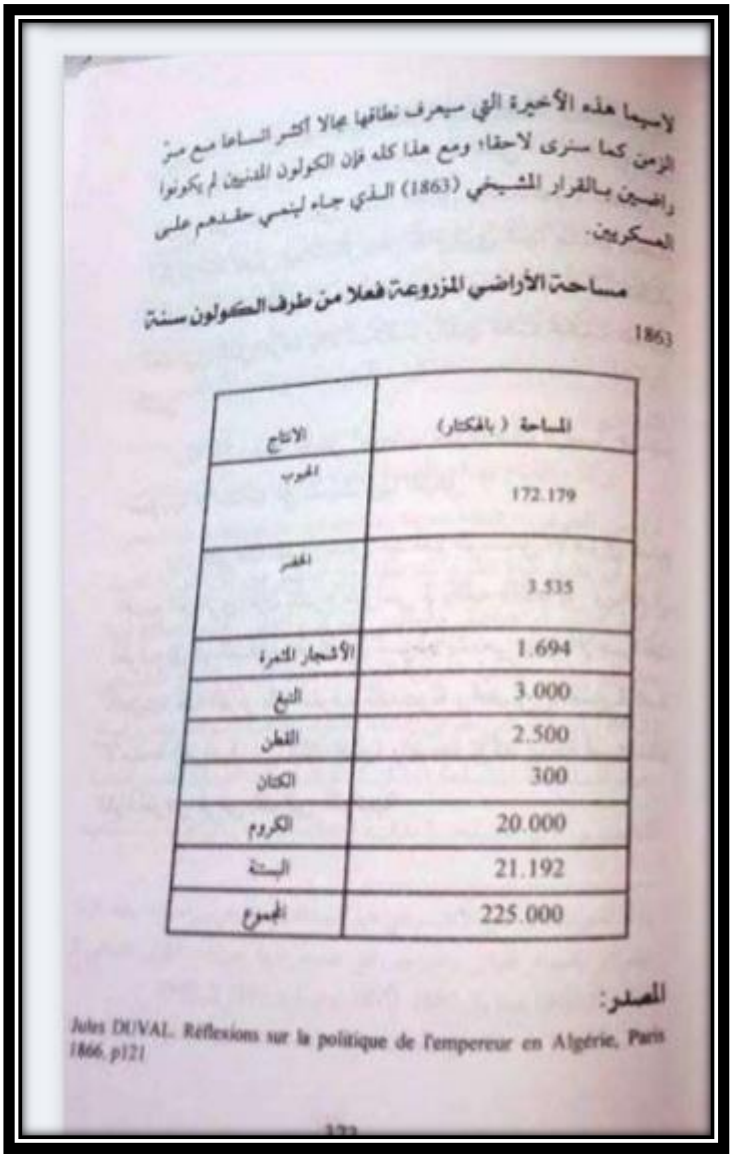

لاسيما هذه الأخيرة التي سيعرف نطاقها مجالا أكثر اتساعا مع مرّ الزمن كما سنرى لاحقا، ومع هذا كله فإن الكولون المدنيين لم يكونوا راضين بالقرار المشيخي (1863) الذي جاء ليُنصِف حقيقة على المعمرين.

مساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة 1863

الانتاج	المساحة (بالهكتار)
الحبوب	172.179
الخضر	3.535
الأشجار المثمرة	1.694
التبغ	3.000
القطن	2.500
الكتان	300
الكروم	20.000
البستنة	21.192
المجموع	225.000

المصدر:

Jules DUVAL. Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie, Paris 1866, p121

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المؤلفات:

1. أبوقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج 1، ط 1، 2000.
2. أحمد بن يوسف، المستعمرات الفرنسية في الجزائر: تحليل اقتصادي واجتماعي، مطبعة النهضة، الجزائر، 1998.
3. أحمد عبد الرحمن، الاستيطان الأوروبي في الجزائر: الواقع والتحديات، مطبعة الفجر، الجزائر، 2009.
4. جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 – 1962 م، تر : قندوز عباد فورية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، 2010
5. جون سميث، "الاستعمار الإدماجي في الجزائر تحت حكم نابليون الثالث"، دار النشر الأكاديمية، 2020،
6. رابح لويسي واخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989 م دار المعرفة، الجزائر، ج 1، 2010.
7. الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية 1830 – 1962، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962 م منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 م.
8. عبد الحميد بن علي، تاريخ الجزائر الحديث: الاستعمار والهوية، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2005.
9. عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900 م ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م.
10. عبد القادر مسعود، الريف الجزائري بين الاستعمار والمقاومة، دار الحكمة، الجزائر، 2002.

11. عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830 – 1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962 م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

12. عربي الغالي واخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، دار هومة، الجزائر، د ط، 200.

13. عمار دحماني، "تاريخ الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر تاريخ الجزائر، 2015.

14. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر : حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 م.

15. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

المجلات:

16. إبراهيم لونيسي، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

17. أحمد بوشيخي، "ملكية الأراضي في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي"، مجلة الدراسات المغاربية، 2017، مجلد 12،

18. أرزقي شويتام، سياسة الاستطان الفرنسي في الجزائر 1830 – 1914 م، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2020 م.

19. إسماعيل بن عبد الله، قراءة في القرار المشيخي الصادرة في 22 أفريل 1863، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، المجلد 10، العدد 02، جامعة أبي بكر يلقايد تلمسان (الجزائر)، 2022.

20. خالد بوزيد، "الأدوات القانونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر"، مجلة القانون والمجتمع، 2011.

21. صالح حمير، قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر، " مجلة العصور، مجلة علمية محكمة، العدد 18 -19، منشورات مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، جانفي – ديسمبر 2012.

22. نادية طرشون " سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات، المجلد 8، العدد 62، جامعة زيان عاشور الجلفة، مارس 2017 م.

23. مارتن توماس، "نابليون الثالث والسياسة الاستعمارية الفرنسية"، مجلة التاريخ الحديث، العدد 45، 2018

24. يوسف بلقاسم، "نزع الملكية والاستيطان الفرنسي في الجزائر"، مجلة الدراسات الاستعمارية، 2012.

25. يوسف شايب، "القرار المشيخي وأثره على الفلاح الجزائري"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 3، 2010.

الرسائل الجامعية:

26. حميدة عتيق زيد وعائشة شايع، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870 – 1939 م، مذكرة ليسانس في التاريخ، المركز الجامعي بالواد، باشراف عثمان زغيب، 2009 – 2010 م واد سوف، 2010.

27. سلاء الذيب ومريم الذيب، الزراعة في الجزائر خلال فترة مابين الحربين العالميتين 1919 – 1939 م، تحت اشراف محمد حركات، قسم التاريخ معهد العلوم الإسلامية والاجتماعية، المركز الجامعي بالواد، 2010 – 2011 م، واد سوف، 2011 م.

28. صالح حمير، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1930 م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف الدكتور علي اجقو، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014 م ص 113.

29. محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر 1830 – 1870 م، رسالة ماجستير، اشراف الدكتور موفقس محمد، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013 - 2014.

30. محمد شكري، "تشكيل النسيج السكاني في الجزائر تحت الاحتلال"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.

31. ليلى مزيد، "القرار المشيخي 1863وتأثيره على الأرض الزراعية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019

32. نور الدين ايلال، قانون سيناتوس كونسيلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863 – 1914)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007.

المصادر الاجنبية:

33. Charles – andré julien, histoir de l'algérie contemporaine, editions casbah, alger, 2005.

34. quinmant , jules : du peuplement et de la vraie colonisation de l'algérie , imprimerie l arnolet, rue du palaist , constantine , 1871.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

إهداء

إهداء

مقدمة .....أ

المدخل: نابليون الثالث و السياسة الاستعمارية في الجزائر

التعريف بنابليون الثالث وتوجهه نحو استعمار" أولًا 5

ثانيًا :سياسات نابليون الثالث في المستعمرات، وخصوصًا الجزائر 6

ثالثًا :خلفية عن أوضاع الأراضي الزراعية قبل 1863 7

رابعًا :تمهيد لدور القرار المشيخي كأداة لتفكيك البنية التقليدية وتنظيم الملكية.....8

الفصل الأول: القرار المشيخي لسنة 1863 – السياق والمضمون

أولا: الظروف السياسية والإدارية التي سبقت القرار 10

ثانيًا: الدوافع الاستعمارية وراء إصدار القرار المشيخي.....13

ثالثًا: تحليل النص القانوني للقرار المشيخي لسنة 1863 16

رابعًا: أهداف القرار المشيخي لسنة 1863 18

خامسًا: مضمون قانون مجلس الشيوخ (Senatus Consulte) لسنة 1863 20

سادسًا: آليات تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت ميدانيًا.....22

خلاصة وتحليل:.....27

الفصل الثاني: الآثار الجغرافية والاجتماعية للقرار المشيخي

الآثار الجغرافية 30

1– تغير أنماط استعمال الأراضي 30

2–التحول من نظام الملكية الجماعية إلى الفردية 31

3–إعادة تشكيل المجال الريفي (الخرائط، التوزيع الجديد للأراضي)..... 33

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للقرار المشيخي لسنة 1863..... 36

1. تدهور وضعية الفلاحين الجزائريين..... 36

2. تعزيز التمركز الاستيطاني الأوروبي 37

3. تراجع الاقتصاد الزراعي التقليدي 38

4. تفكك البنية القبلية وظهور فوارق طبقية جديدة 39

5. ردود الفعل المحلية وتأثير القرار المشيخي على النسيج الاجتماعي 41

الخاتمة..... 43

الملاحق 46

قائمة المصادر والمراجع 54

فهرس المحتويات ..... **Erreur ! Signet non défini**.

الملخص

يُعد القرار المشيخي لسنة 1863 إحدى أبرز المحطات في مسار السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، حيث سعى هذا القرار إلى إعادة تشكيل بنية الملكية العقارية بما يخدم مصالح الاستعمار. فقد أدى إلى تحويل الأراضي الجماعية التي كانت تحت تصرف القبائل إلى أملاك فردية، مما ساهم في زعزعة التماسك الاجتماعي وخلق حالة من التفاوت والاضطراب داخل المجتمع الجزائري. ولم تقتصر تداعيات القرار على المجال العقاري فقط، بل امتدت لتؤثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساعد في تفكيك البنية التقليدية للقبيلة وزرع بذور الانقسام داخلها. وهكذا شكّل القرار المشيخي أداة فعالة في يد الاستعمار لإعادة هندسة المجتمع الجزائري بما يتماشى مع أهدافه الاستيطانية.

الكلمات المفتاحية: القرار المشيخي 1863، تفكيك القبائل، الملكية العقارية

Abstract :

The 1863 "Senatorial Decree" (also referred to as the "Sheikhly Decision") marked one of the most significant milestones in the trajectory of French colonial policy in Algeria. This decision aimed to restructure land ownership in a way that served colonial interests. It led to the transformation of communal tribal lands into individual properties, which disrupted social cohesion and created a state of inequality and unrest within Algerian society. The consequences of the decision were not limited to land issues but also extended to economic and social dimensions, contributing to the dismantling of the traditional tribal structure and sowing division within it. Thus, the Sheikhly Decision became an effective tool used by colonial authorities to reshape Algerian society in line with their settler ambitions.

Keywords : Sheikhly Decision 1863, Tribal disintegration, Land ownership